

مَجْلَدُ الْأَنْوَارِ

الْجَامِعَةُ لِذُرْرِ أَخْبَارِ الْأَيْمَةِ الْأَظْهَارِ

تَأَلَّفَ

الْعَلَمُ الْعَلَامَةُ الْمُجَمَّةُ فَخْرُ الْأُمَّةِ الْمُؤَلَّى

الْشَيْخُ مُحَمَّدٌ بَاقِرُ الْمَجْلِسِيِّ

”قَدْ سَرَّاهُ“

الْجُزْءُ السَّادِسُ



دَارُ أَحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ
بَيْرُوت - لُبْنَانُ

﴿باب ٢٢﴾

﴿علل الشرايع والاحكام﴾

الآيات ، المائدة ٥٠ ، ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون ٦ .

الاعراف ٧ ، قل إن الله لا يأمر بالفحشاء ٢٨ .

حمصق ٤٢ ، الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان ١٧ .

الرحمن ٥٥ ، والسماء رفعها ووضع الميزان * ألا تطغوا في الميزان ٧-٨ .

تفسير : قد فسّر جماعة من المفسرين الميزان في الآيتين بالشرع ، وبعضهم بالعدل وبعضهم بالميزان المعروف . وأمّا الأخبار ففيها ثلاثة فصول :

الفصل الأول العلل التي رواها الفضل بن شاذان .

١ - ن ، ع : حدّثني عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري العطّار بنيسابور في شعبان سنة اثنتين وخمسين وثلاث مائة ، قال : حدّثني أبو الحسن عليّ بن محمد بن قتيبة النيسابوري قال : قال أبو محمد الفضل بن شاذان : وحدّثنا الحاكم أبو جعفر محمد بن نعيم بن شاذان رحمه الله ، عن عمّه أبي عبد الله محمد بن شاذان قال : قال الفضل بن شاذان النيسابوري : إن سأل سائل فقال : أخبرني هل يجوز أن يكلف الحكيم ^(١) عبده فعلاً من الأفاعيل لغير علة ولا معنى ؟ قيل له : لا يجوز ذلك لأنّه حكيم غير عايب ولا جاهل . فإن قال : فأخبرني لم يكلف الخلق ؟ قيل : لعل .

فإن قال : فأخبرني عن تلك العلل معروفة موجودة هي أم غير معروفة ولا موجودة ؟ قيل : بل هي معروفة وموجودة عند أهلها .

فإن قال : أتعرفونها أنتم أم لا تعرفونها ؟ قيل لهم : منها ما نعرفه ، ومنها ما لا نعرفه .

فإن قال : فما أوّل الفرائض ؟ قيل : ^(٢) الإقرار بالله عزّ وجلّ (وبرسوله وحبّه ع) وبما جاء من عند الله عزّ وجلّ .

(٢) في البيون : قيل له ٢٠

(١) في العلل : هل يكلف الحكيم ٢٠

فإن قال : لم أمر الله الخلق^(١) بالإقرار بالله وبرسله^(٢) وحججه و بما جاء من عند الله عز وجل ؟ قيل : لعل كثيرة : منها أن من لم يقر بالله عز وجل لم يجتنب معاصيه ولم ينته عن ارتكاب الكبائر ، ولم يراقب أحداً فيما يشتهي ويستلذ من الفساد والظلم ؛ فإذ فعل الناس هذه الأشياء وارتكب كل إنسان ما يشتهي ويهووه من غير مراقبة لأحد كان في ذلك فساد الخلق أجمعين ، ووثوب بعضهم على بعض ، فغصبوا الفروج والأموال وأباهوا الدماء والنساء (والسبي ع) وقتل بعضهم بعضاً من غير حق ولا جرم ، فيكون في ذلك خراب الدنيا ، وهلاك الخلق ، وفساد الحرث والنسل .

ومنها أن الله عز وجل حكيم ، ولا يكون الحكيم ولا يوصف^(٣) بالحكمة إلاّ البدي يحظر الفساد ، ويأمر بالصلاح ، ويزجر عن الظلم ، وينهى عن الفواحش ، ولا يكون حظر الفساد والأمر بالصلاح والنهي عن الفواحش إلاّ بعد الإقرار بالله عز وجل ومعرفة الأمر والنهي ، فلو ترك الناس بغير إقرار بالله ولا معرفته لم يثبت أمر بصلاح ، ولا نهي عن فساد إذ لا أمر ولا نهي .

ومنها أننا وجدنا الخلق قد يفسدون بأمر باطنة ، مستورة عن الخلق ، فلولا الإقرار بالله عز وجل وخشيته بالغيب لم يكن أحد إذا خلا بشهوته وإرادته يراقب أحداً في ترك معصية ، وانتهاك حرمة ، وارتكاب كبيرة ، إذا كان فعله ذلك مستوراً^(٤) عن الخلق ، غير مراقب لأحد ، و كان يكون في ذلك هلاك الخلق أجمعين ، فلم يكن قوام الخلق و صلاحهم إلاّ بالإقرار منهم بعليم خبير ، يعلم السر وأخفى ، أمر بالصلاح ، ناه عن الفساد ، لا تخفى عليه خافية ، ليكون في ذلك انزجار لهم عما يخلون^(٥) به من أنواع الفساد .

فإن قال : فلم يجب عليهم^(٦) معرفة الرسل والإقرار بهم والإذعان لهم بالطاعة ؟ قيل : لأنه لما لم يكن^(٧) في خلقهم وقولهم وقواهم ما يكملون لمصالحهم^(٨) ، و كان

(١) في اللعل : لم امر الخلق . م (٢) في اللعل : برسوله . م

(٣) في المصدر : ولا يكون حكيماً ولا يوصف . م

(٤) في اللعل : إذ فعل ذلك مستوراً . م (٥) في اللعل عما يخلون به . م

(٦) في اللعل : فإن قال قائل : فلم يجب عليكم . م

(٧) في البيون : لما إن لم يكن ؛ وفي اللعل : لما لم يكن . م

(٨) في اللعل بعد قوله : وقواهم : ما يثبتون به لباشة الصانع عز وجل حتى يكلمهم ويشافهم

وكان الصانع ا ه . م

الصانع متعالياً عن أن يرى ،^(١) وكان ضعفهم وعجزهم عن إدراكه ظاهراً لم يكن بد^(٢) من رسول بينه وبينهم ، معصوم يؤدّي إليهم أمره ونهيه وأدبه ، و يفهمهم على ما يكون به إحراز منافعهم^(٣) ودفع مضارهم ، إذ لم يكن في خلقهم ما يعرفون به ما يحتاجون إليه من منافعهم ومضارهم ، فلولم يجب عليهم معرفته وطاعته لم يكن لهم في مجيء الرسول منفعة ولا سدّ حاجة ، ولكان يكون إتيانه عبثاً لغير منفعة ولا صلاح ، وليس هذا من صفة الحكيم الذي أتقن كل شيء .

فإن قال : فلم جعل أولي الأمر وأمر بطاعتهم ؟ قيل : لعل كثيرة :

منها أن الخلق لما وقعوا على حدّ محدود وأمروا أن لا يتعدوا ذلك الحدّ (تلك الحدود) لما فيه من فسادهم لم يكن تثبت ذلك ولا يقوم إلا بأن يجعل عليهم فيه أمناً يمنعهم من التعدي والدخول فيما حظر عليهم لا نه لولم يكن ذلك^(٤) كذلك لكان أحد لا يترك لذته ومنفعته لفساد غيره ، فجعل عليهم قيماً يمنعهم من الفساد ، و يقيم فيهم الحدود والأحكام .

ومنها أننا^(٥) لانجد فرقة من الفرق ولا ملّة من الملل بقوا وعاشوا إلا بقيم و رئيس لما لا بدّ لهم^(٦) منه في أمر الدين والدنيا ؛ فلم يجز في حكمة الحكيم أن يترك الخلق ممّا يعلم أنّه لا بدّ لهم منه ولا قوام لهم إلا به ، فيقاتلون به عدوهم ، ويقسمون به^(٧) فيهم ، و يقيم^(٨) لهم جمعهم وجماعتهم ، ويمنع ظالمهم من مظلومهم .

ومنها أنّه لولم يجعل لهم إماماً قيماً أميناً حافظاً مستودعاً لدرست الملّة ، و ذهب الدين ، و غيرت السنّة والأحكام ، و لزاد فيه المبتدعون ، و نقص منه الملحدون ، وشبهوا ذلك على المسلمين ، لأنّا قد وجدنا^(٩) الخلق منقوصين محتاجين ،

(١) في اللل : متعالياً عن أن يرى ويباشر . م (٢) في المصدرين : لم يكن بدّ لهم . م

(٣) في اللل : اجتلاب منافعهم . م (٤) في اللل : ذلك لولم يكن لكان . م

(٥) في اللل لم نجد . م (٦) في العيون : ولما لا بدّ لهم . م

(٧) ليس في العيون لفظة (به) م (٨) في اللل و يقيمون به . م

(٩) في اللل : اذ قد وجدنا . م

غير كاملين ، مع اختلافهم واختلاف أهوائهم وتشبّثت أنحائهم ، ^(١) فلولم يجعل لهم قِسْماً حافظاً ^(٢) لما جاء به الرسول ﷺ لفسدوا على نحو ما بيننا ، وغيّرت الشرائع والسنن والأحكام والإيمان ، وكان في ذلك فساد الخلق أجمعين .
فإن قيل : فلم لا يجوز أن يكون في الأرض إمامان في وقت واحد أو أكثر من ذلك ؟ قيل : لعل :

منها أن الواحد لا يختلف فعله وتدييره ، والاثنين لا يتفق فعلهما وتدييرهما ، و ذلك أنما لم نجد اثنين إلا مختلفي الهم والإرادة ، فإذا كانا اثنين ثم اختلفت همتهما وإرادتهما وتدييرهما وكانا كلاهما مفترضي الطاعة لم يكن أحدهما أولى بالطاعة من صاحبه ، فكان يكون في ذلك اختلاف الخلق والتشاجر والفساد ، ثم لا يكون أحد مطيعاً لأحدهما إلا وهو عاص للآخر فتعم المعصية أهل الأرض ، ثم لا يكون لهم مع ذلك السبيل إلى الطاعة والإيمان ، ويكونون إنما أتوا في ذلك من قبل الصانع الذي وضع لهم باب الاختلاف ^(٣) والتشاجر ^(٤) إذ أمرهم باتّباع المختلفين . ومنها أنه لو كانا إمامين كان لكل من الخصمين أن يدعو إلى غير ما يدعو ^(٥) إليه صاحبه في الحكومة ، ثم لا يكون أحدهما أولى بأن يتبع من صاحبه فتبطل الحقوق والأحكام والحدود .

ومنها أنه لا يكون واحد من الحجّتين أولى بالنطق ^(٦) والحكم والأمر والنهي من الآخر ، فإذا كان هذا كذلك وجب عليهما أن يبتدئا بالكلام ، وليس لأحدهما أن يسبق صاحبه بشي . إذا كانا في الإمامة شرعاً واحداً ، فإن جاز لأحدهما السكوت جاز ^(٧) السكوت للآخر مثل ذلك ، وإذا جاز لهما السكوت بطلت الحقوق والأحكام وعطلت الحدود ، وصارت ^(٨) الناس كأنهم لا إمام لهم .

(١) في الملل : حالاتهم . م

(٢) في الملل : لم يجعل فيها حافظاً . م (٣) في الملل بمذلك : وسبب التشاجر إذا مرهم . م

(٤) في العيون بمذلك : والفساد . م (٥) في الملل : إلى غير الذي يدعو . م

(٦) في الملل : بالنظر . م (٧) في الملل : جاز للآخر . م

(٨) في الملل : و حاد (صار خل) الناس . م

فإن قال : فلم لا يجوز أن يكون الإمام من غير جنس الرسول ﷺ ؟ قيل : لعل :
منها أنه لما كان الإمام مفترض الطاعة لم يكن بد من دلالة تدل عليه ويتميز
بها من غيره ، وهي القرابة المشهورة ، والوصية الظاهرة ليعرف من غيره ويهتدى
إليه بعينه .

ومنها أنه لو جاز في غير جنس الرسول لكان قد فضل من ليس برسول على الرسل
إذ جعل أولاد الرسل أتباعاً لأولاد أعدائه ، كأبي جهل وابن أبي معيط ، لأنه قد يجوز
بزعمه أن ينتقل ذلك في أولادهم إذا كانوا مؤمنين ، فيصير أولاد الرسول تابعين ، وأولاد
أعداء الله وأعداء رسوله متبوعين ، وكان الرسول أولى بهذه الفضيلة من غيره وأحق .

ومنها أن الخلق إذا أقرّوا للرسول بالرسالة وأذعنوا له بالطاعة لم يتكبر أحد
منهم عن أن يتبع ولده ويطيع ذريته ولم يتعاضم ذلك في أنفس الناس ، وإذا كان في غير
جنس الرسول كان كل واحد منهم في نفسه أنه أولى به من غيره ، ودخلهم من ذلك الكبر ،
ولم تسخ^(١) أنفسهم بالطاعة لمن هو عندهم دونهم ، فكان يكون في ذلك داعية لهم إلى
الفساد والنفاق والاختلاف .

فإن قال : فلم يجب عليهم الإقرار والمعرفة بأن الله تعالى واحدٌ أحدٌ ؟ قيل :
لعل : منها أنه لو لم يجب عليهم الإقرار والمعرفة لجاز^(٢) أن يتوهموا مدبرين أو
أكثر من ذلك ، وإذا جاز ذلك لم يهتدوا إلى الصانع لهم من غيره لأن كل إنسان منهم
كان لا يدري لعله إنما يعبد غير الذي خلقه ، ويطيع غير الذي أمره ، فلا يكونون
على حقيقة من صانعهم وخالقهم ، ولا يثبت عندهم أمر أمر ولا نهى ناه ، إذ لا يعرف
الأمر بعينه ولا الناهي من غيره .

ومنها أنه لو جاز أن يكون اثنين لم يكن أحد الشريكين أولى بأن يعبد ويطاع
من الآخر ، وفي إجازة أن يطاع ذلك الشريك إجازة أن لا يطاع الله ، وفي أن لا يطاع^(٣)

(١) في العيون المطبوع ولم تسخ م .

(٢) في العلل : لو لم يجب ذلك عليهم لجاز لهم م .

(٣) في العيون : وفي إجازة ان لا يطاع الله م .

الله عز وجل الكفر بالله وجميع كتبه ورسله، وإثبات كل باطل، وترك كل حق، وتحليل كل حرام، وتحريم كل حلال، والدخول في كل معصية، والخروج من كل طاعة، وإباحة كل فساد، وإبطال لكل حق^(١).

ومنها أنه لو جاز أن يكون أكثر من واحد لجاز لإبليس أن يدعي أنه ذلك الآخر، حتى يضاد الله تعالى في جميع حكمه، ويصرف العباد إلى نفسه، فيكون في ذلك أعظم الكفر وأشد النفاق.

فإن قال: فلم يجب عليهم الإقرار بالله بأنه ليس كمثله شيء؟ قيل: لعل: منها أن يكونوا قاصدين نحوه بالعبادة والطاعة دون غيره، غير مشتبّه عليهم أمر ربهم وصانعهم ورازقهم^(٢).

ومنها أنهم لو لم يعلموا أنه ليس كمثله شيء لم يدروا لعل ربهم وصانعهم هذه الأصنام^(٣) التي نصبها لهم آباؤهم والشمس والقمر والنيران إذا كان جائزاً أن يكون عليهم مشبّهة^(٤)، وكان يكون في ذلك الفساد، وترك طاعاته كلها، وارتكاب معاصيه كلها، على قدر ما ينتهي إليهم من أخبار هذه الأرباب وأمرها ونهيها.

ومنها أنه لو لم يجب عليهم أن يعرفوا أن ليس كمثله شيء لجاز عندهم أن يجري عليه ما يجري على المخلوقين من العجز والجهل والتغيير والزوال والفناء والكذب والاعتداء، ومن جازت عليه هذه الأشياء لم يؤمن فناؤه ولم يوثق بعدله، ولم يحقق قوله وأمره ونهي، وعده وعيده وثوابه وعقابه، وفي ذلك فساد الخلق وإبطال الربوبية. فإن قال: لم أمر الله تعالى العباد ونهاهم؟ قيل: لأنه لا يكون بقاؤهم وصلاحتهم إلا بالأمر والنهي والمنع عن الفساد والتغاصب.

فإن قال: فلم تعبدهم؟ قيل: لئلا يكونوا ناسين لذكره، ولا تاركين لأدبه، ولا لاهين عن أمره ونهي، إذ كان فيه صلاحهم وقوامهم، فلو تركوا بغير تعبد لطلال عليهم الأمد فقيست قلوبهم.

(١) في المصدرين: وإبطال كل حق م.

(٢) في العيون بعد ذلك: بهذا الاصنام م.

(٣) في نسخة: لعل ربهم وضع لهم هذه الاصنام.

(٤) في نسخة: مشبهاً.

فإن قال : فلم أمروا بالصلاة ؟ قيل : لأن في الصلاة الإقرار بالربوبية ، وهو صلاح عام لأن فيه خلع الأنداد ، والقيام بين يدي الجبار بالذل والاستكانة والخضوع ، والاعتراف وطلب الإقالة من سالف الذنوب ، ووضع الجبهة على الأرض كل يوم وليلة ، ليكون العبد ذاكرة لله تعالى غير ناس له ، ويكون خاشعاً ، وجلاً ، متذلاً ، طالباً ، راغباً في الزيادة للدين والدنيا ، مع ما فيه من الانزجار عن الفساد ، و صار ذلك عليه في كل يوم وليلة لئلا ينسى العبد مديبره وخالقه فيبطل^(١) ويغفل ، و ليكون في ذكر خالقه والقيام بين يدي ربه زاجراً له عن المعاصي ، وحاجزاً ومانعاً عن أنواع الفساد .

فإن قال : فلم أمروا بالوضوء وبدء به ؟ قيل : لأن يكون العبد طاهراً إذا قام بين يدي الجبار عند مناجاته إياه ، مطيعاً له فيما أمره ، نقيماً من الأدناس و النجاسة ، مع ما فيه من ذهاب الكسل وطرده النعاس ، وتزكية الفؤاد للقيام بين يدي الجبار .

فإن قال : لم وجب ذلك على الوجه واليدين والرأس والرجلين ؟ قيل : لأن العبد إذا قام بين يدي الجبار^(٢) إنما ينكشف من جوارحه و يظهر ماوجب فيه الوضوء ، و ذلك أنه بوجهه يسجد ويخضع ، ويده يسأل ويرغب (ويرهب ويتبتل) وينسك^(٣) ، وبرأسه يستقبل في ركوعه وسجوده ، وبرجليه يقوم ويقعد .

(١) بطر يبطر بطراً : أخذته دهشة و حيرة عند هجوم النعمة . طفى بالنعمة أو عندها فصرفها إلى غير وجهها . بطر الحق : تكبر عنه و لم يقبله .

(٢) في الملل : قائماً . م

(٣) أصل الرغبة : السعة في الشيء . يقال : رغب الشيء : اتسع ، والرغبة والرغب والرغبي : السعة في الإرادة ، قال تعالى : ويدعوننا رغياً ورهياً ، قاله الراغب . وفي لسان العرب : الرغب (بفتح الراء وضماً) و الرغب (بفتح الراء و الفين) والرغبة ، والرغبوت ، والرغبي (بفتح الراء وضماً) والرغباء : الضراعة والسألة ، وفي حديث الدعاء : رغبة ورهبة إليك . وفيه أن الرهبة الخوف والفرع . وقال الراغب : الرهبة والرهب : مخافة مع تحرز واضطراب . والتبتل : الانقطاع إلى الله في العبادة وإخلاص النية انقطاعاً يختم به ، وأصله من بتل الشيء : قطعه وأبانه من غيره ، وسيت فاطمة عليها سلام الله البتول لا نقطاعها إلى الله ، وعن نساء زمانها و نساء الامة علا وحسباً و ديناً . والنسك : العبادة والطوع بقربة ، وفي الحديث الرغبة : تبسط يديك وتظهر باطنهما ، والرهبة : تبسط يديك وتظهر ظاهرها . والتبتل : تحرك السبابة اليسرى ترفعها في السماء وسلا وتضمها ؛ كل ذلك في حال الدعاء والتضرع .

فإن قال : فلم وجب الغسل على الوجه واليدين ، وجعل المسح على الرأس والرجلين ، ولم يجعل ذلك غسلاً كله أو مسحاً كله ؟ قيل : لعل شتى : منها أن العبادة العظمى إنما هي الركوع والسجود ، وإنما يكون الركوع والسجود بالوجه واليدين لا بالرأس والرجلين .

ومنها أن الخلق لا يطبقون في كل وقت غسل الرأس والرجلين ويشتد ذلك عليهم في البرد والسفر والمرض وأوقات من الليل والنهار ، وغسل الوجه واليدين أخف من غسل الرأس والرجلين ، وإنما وضعت الفرائض على قدر أقل الناس طاقة من أهل الصحة ثم عم فيها القوي والضعيف .

ومنها أن الرأس والرجلين ليسا هما في كل وقت باדיين ظاهرين كالوجه واليدين ، لموضع العمامة والخفين وغير ذلك .

فإن قال : فلم وجب الوضوء مما خرج من الطرفين خاصة ومن النوم دون سائر الأشياء ؟ قيل : لأن الطرفين هما طريق النجاسة ، وليس للإنسان طريق تصيبه النجاسة من نفسه إلا منهما ، فأمروا بالطهارة عند ما تصيبهم تلك النجاسة من أنفسهم ، وأما النوم فإن النائم^(١) إذا غلب عليه النوم يفتح كل شيء منه (واسترخى ع) وكان أغلب الأشياء عليه في الخروج منه الريح فوجب عليه الوضوء لهذه العلة .

فإن قال : فلم لم يؤمروا بالغسل من هذه النجاسة كما أمروا بالغسل من الجنابة ؟ قيل : لأن هذا شيء دائم غير ممكن للخلق الاغتسال منه كلما يصيب ذلك ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، والجنابة ليس^(٢) هي أمراً دائماً ، إنما هي شهوة يصيبها إذا أراد ، ويمكنه تعجيلها وتأخيرها الأيام الثلاثة والأقل والأكثر ، وليس ذلك هكذا .

فإن قال : فلم أمروا بالغسل من الجنابة ولم يؤمروا بالغسل من الخلاء وهو أنجس من الجنابة وأقذر ؟ قيل : من أجل أن الجنابة من نفس الإنسان وهو شيء يخرج من جميع جسده ، والخلاء ليس هو من نفس الإنسان إنما هو غذاء يدخل من باب ويخرج من باب .

(١) في العيون : فلان النائم ٢٠

(٢) في المصدرين ليست ٢١

أقول : في بعض نسخ علل الشرائع زيادة هي هذه : فإن قال : فلم صار الاستنجاء فرضاً ؟ قيل : لأنّه لا يجوز للعبد أن يقوم بين يدي الجبار وشيء من ثيابه وجسده نجس . قال مصنف هذا الكتاب : غلط الفضل وذلك لأن الاستنجاء به ليس بفرض ، وإنما هو سنة . ^(١) رجعنا إلى كلام الفضل انتهى .

ولنرجع إلى المشترك بين الكتاتين : فإن قال : أخبرني عن الأذان لم أمروا به ؟ قيل : لعل كثيرة : منها أن يكون تذكيراً للساهي ، وتنبيهاً للغافل ، وتعريفاً لمن جهل الوقت واشتغل عن الصلاة ، وليكون ذلك داعياً إلى عبادة الخالق ، مرغباً فيها ، مقررّاً له بالتوحيد ، مجاهراً بالإيمان ، معلناً بالإسلام ، مؤذناً لمن نسيها ، ^(٢) وإنما يقال : مؤذّن ، لأنّه يؤذن بالصلاة .

فإن قال : فلم بدى فيه بالتكبير قبل التسبيح والتهليل والتحميد ؟ ^(٣) قيل : لأنّه أراد أن يبدأ بذكره واسمه لأن اسم الله تعالى في التكبير في أوّل الحرف ، وفي التسبيح والتهليل والتحميد اسم الله في آخر الحرف فبدى بالحرف الذي اسم الله في أوّل له لا في آخره .

فإن قال : فلم جعل مثنى مثنى ؟ قيل : لأن يكون مكرراً في آذان المستمعين ، مؤكداً عليهم ، إن سها أحد عن الأوّل لم يسه عن الثاني ، ولأن الصلاة ركعتان ركعتان فلذلك جعل الأذان مثنى مثنى .

فإن قال : فلم جعل التكبير في أوّل الأذان أربعاً ؟ قيل : لأن أوّل الأذان إنما يبدو غفلة ، وليس قبله كلام يتنبّه المستمع له فجعل ذلك تنبيهاً للمستمعين لما بعده في الأذان .

فإن قال : فلم جعل بعد التكبير شهادتين ؟ قيل : لأن أوّل الإيمان التوحيد والإقرار بالله عز وجل بالوحدانية ، والثاني الإقرار بالرسول بالرسالة ، وأن طاعتهما

(١) الظاهر عدم ورود هذا الاشكال كما يأتي عن المصنف قدس سره في البيان الاتي .

(٢) في العلل : لمن ينتهي . م

(٣) في العيون و بعض نسخ الكتاب ذكر التهليل فقط وكذا فيما يأتي بعده . م

ومعرفتهما مقرونتان ، وأن أصل الإيمان إنما هو الشهادة ، فجعل شهادتين ^(١) في الأذان كما جعل في سائر الحقوق شهادتين ، فإذا أقرَّ الله بالوحدانية وأقرَّ للرسول بالرسالة فقد أقرَّ بجملة الإيمان ، لأن أصل الإيمان إنما هو الإقرار بالله ورسوله .

فإن قال : فلم جعل بعد الشهادتين الدعاء إلى الصلاة ؟ قيل : لأن الأذان إنما وضع لموضع الصلاة وإنما هو نداء إلى الصلاة ، فجعل النداء إلى الصلاة في وسط الأذان فقدّم المؤذن قبلها أربعاً : التكبيرتين والشهادتين ، وأخّر بعدها أربعاً يدعو إلى الفلاح حسناً على البر والصلاة ، ثم دعا إلى خير العمل ، مرغباً فيها وفي عملها وفي أدائها ، ثم نادى بالتكبير والتهليل ليتِمَّ بعدها أربعاً ، كما أتمَّ قبلها أربعاً ، وليختم كلامه بذكر الله تعالى كما فتحه بذكر الله تعالى ^(٢) .

فإن قال : فلم جعل آخرها التهليل ولم يجعل آخرها التكبير كما جعل في أولها التكبير ؟ قيل : لأن التهليل اسم الله في آخره فأحبَّ الله تعالى أن يختم الكلام باسمه كما فتحه باسمه .

فإن قال : فلم جعل بدل التهليل التسييح أو التحميد واسم الله في آخرهما ؟ ^(٣) قيل : لأن التهليل هو إقرار الله تعالى بالتوحيد وخلع الأنداد من دون الله ، وهو أول الإيمان وأعظم التسييح والتحميد .

فإن قال : فلم بدىء في الاستفتاح والركوع والسجود والقيام والقعود بالتكبير ؟ قيل : للعلّة التي ذكرناها في الأذان .

فإن قال : فلم جعل الدعاء في الركعة الأولى قبل القراءة ؟ ولم جعل في الركعة الثانية القنوت بعد القراءة ؟ قيل : لأنه أحبُّ أن يفتح قيامه لربه وعبادته بالتحميد والتقديس والرغبة والرغبة ، ويختمه بمثل ذلك ، ليكون في القيام عند القنوت طول ^(٤)

(١) في الملل : فجعلت شهادتين شهادتين كما جعل اه . ٢

(٢) في الملل : بذكر الله وتحميده تعالى كما فتحه بذكر الله وتحميده تعالى ٢٠

(٣) في الملل : في آخر الحرف من هذين الحرفين . ٢

(٤) في الملل : بمض الطول . ٢

فأحرى أن يدرك المدرك الركوع فلا تفوته الركعة^(١) في الجماعة .

فإن قال : فلم أمروا بالقراءة في الصلاة ؟ قيل : لئلا يكون القرآن مهجوراً مضيعاً ، وليكون محفوظاً^(٢) فلا يضمحل ولا يجهل .

فإن قال : فلم بدى بالحمد في كل قراءة دون سائر السور ؟ قيل : لأنه ليس شيء من القرآن^(٣) والكلام جمع فيه من جوامع الخير والحكمة ما جمع في سورة الحمد ، وذلك أن قوله : « الحمد لله » إنما هو أداء لما أوجب الله تعالى على خلقه من الشكر ، وشكره لما وفق عبده للخير « رب العالمين » تمجيد له و تحميد وإقرار بأنه هو الخالق المالك لا غيره « الرحمن الرحيم » استعطاف و ذكر لآلائه ونعمائه^(٤) على جميع خلقه ، « مالك يوم الدين » إقرار بالبعث والحساب والمجازاة ، وإيجاب له ملك الآخرة كما أوجب له ملك الدنيا ، « إياك نعبد » رغبة وتقرّب إلى الله عز وجل وإخلاص بالعمل له دون غيره « وإياك نستعين » استزادة من توفيقه وعبادته و استدانة لما أنعم عليه ونصره ، « اهدنا الصراط المستقيم » استرشاد لأدبه واعتصام بحبله و استزادة في المعرفة بربه وبعظمته وكبريائه « صراط الذين أنعمت عليهم » توكيد في السؤال والرغبة ، وذكر لما قد تقدّم من نعمه على أوليائه ، ورغبة في ذلك النعم^(٥) « غير المغضوب عليهم » استعاذة من أن يكون من المعاندين الكافرين ، المستحقين به وبأمره ونهيه « ولا الضالين » اعتصام من أن يكون من الضالين الذين ضلّوا عن سبيله من غير معرفة ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا فقد اجتمع فيه من جوامع الخير والحكمة في أمر الآخرة والدنيا ما لا يجمعه شيء من الأشياء .

فإن قال : فلم جعل التسميح في الركوع والسجود ؟ قيل : لعل : منها أن يكون

(١) في اللعل : الركعتان . م

(٢) في اللعل : بل يكون محفوظاً مدروساً . م

(٣) في العيون : في القرآن . م

(٤) في اللعل : و ذكر لربه ونعمائه . م

(٥) في نسخة : تلك النعم . وفي اللعل : مثل ذلك النعم .

العبد مع خضوعه وخشوعه وتعبدّه وتورّعه واستكانته وتذلّله وتواضعه وتقربّه إلى ربّه مقدّساً له ، ممجّداً ، مسبّحاً ، معظّماً ،^(١) شاكراً لخالقه ورازقه ، وليستعمل التسبيح والتهليل والتكبير والتسليم ، وليشغل قلبه وذهنه بذكر الله فلا يذهب به الفكر والأمانى إلى غير الله .

فإن قال : فلم جعل أصل الصلاة ركعتين ؟ ولم زيد على بعضها ركعة وعلى بعضها ركعتان ولم يزد على بعضها شيء ؟ قيل : لأن أصل الصلاة إنّما هي ركعة واحدة لأن أصل العدد واحد ، فإذا نقصت^(٢) من واحد فليست هي صلاة ، فعلم الله عز وجل أن العباد لا يؤدّون تلك الركعة الواحدة التي لأصلها أقل منها بكمالها وتمامها والإقبال عليها ، فقرن إليها ركعة ليتّم بالثانية ما نقص من الأولى ، ففرض الله عز وجل أصل الصلاة ركعتين ، ثمّ علم رسول الله ﷺ أن العباد لا يؤدّون هاتين الركعتين بتمام ما أمروا به وكماله فضمّ إلى الظهر والعصر والعشاء الآخرة ركعتين ركعتين ، ليكون فيهما تمام الركعتين الأوليين ، ثمّ علم أن صلاة المغرب يكون شغل الناس في وقتها أكثر للانصراف إلى الأوطان (الإفطار خ ل) والأكل والوضوء والتهيئة للمبيت ، فراد فيها ركعة واحدة ليكون أخفّ عليهم ، ولأنّ تصير ركعات الصلاة في اليوم والليلة فرداً ، ثمّ ترك الغداة على حالها لأنّ الاشتغال في وقتها أكثر ، والمبادرة إلى الحوائج فيها أعمّ ولأنّ القلوب فيها أخلا من الفكر لقلّة معاملات الناس بالليل ، ولقلّة الأخذ والإعطاء ، فالإنسان فيها أقبل على صلاته منه في غيرها من الصلوات لأنّ^(٣) الفكر أقلّ لعدم العمل من الليل .

فإن قال : فلم جعل^(٤) التكبير في الاستفتاح سبع مرّات ؟ قيل :^(٥) لأنّ الفرض

(١) في العيون : مطعياً . م

(٢) في العيون : فإن انقضت . م

(٣) في العيون : لأن الذكر قد تقدم العمل من الليل . م

(٤) في العلل : فلم جعل في الاستفتاح سبع تكبيرات ؟ قيل : إنّما جعل ذلك لأن التكبير في

الصلاة الأولى التي هي الأصل اهـ . م

(٥) في العيون وبعض نسخ الكتاب : قيل : إنّما جعل ذلك الخ . م

منها واحد ، وسائرهما سنة ؛ وإنما جعل ذلك لأن التكبير في الركعة الأولى التي هي الأصل كله سبع تكبيرات : تكبيرة الاستفتاح ، وتكبيرة الركوع ، وتكبيرتي السجود ، وتكبيرة أيضاً للركوع ، وتكبيرتين للسجود ؛ فإذا كبر الإنسان أول الصلاة سبع تكبيرات فقد أحرز التكبير كله ، ^(١) فإن سها في شيء منها أو تركها لم يدخل عليه نقص في صلاته .

أقول : وفي العلل كما قال أبو جعفر وأبو عبد الله عليهما السلام : من كبر أول صلاته سبع تكبيرات أجزأه ويعزى تكبيرة واحدة ، ثم إن لم يكبر في شيء من صلاته أجزأه عنه ذلك و إنما عني بذلك إذا تركها ساهياً أو ناسياً ؛ قال مصنف هذا الكتاب : غلط الفضل إن تكبيرة الافتتاح فريضة وإنما هي سنة واجبة . رجعنا إلى كلام الفضل .

أقول : رجعنا إلى المشترك : فإن قال : فلم جعل ركعة وسجدين ؟ ^(٢) قيل : لأن الركوع من فعل القيام ، والسجود من فعل القعود ، و صلاة القاعد على النصف من صلاة القيام ، فضعف السجود ليستوي بالركوع فلا يكون بينهما تفاوت لأن الصلاة إنما هي ركوع وسجود .

فإن قال : فلم جعل التشهد بعد الركعتين ؟ قيل : لأنه كما قدم قبل الركوع والسجود الأذان والدعاء والقراءة فكذلك أيضاً أمر ^(٣) بعدها بالتشهد والتحميد والدعاء .

فإن قال : فلم جعل التسليم تحليل الصلاة ولم يجعل بدله تكبيراً أو تسبيحاً ، أو ضرباً آخر ؟ قيل : لأنه لما كان في الدخول في الصلاة تحريم الكلام للمخلوقين والتوجه إلى الخالق كان تحليلها كلام المخلوقين والانتقال عنها ، و ابتداء المخلوقين بالكلام إنما هو بالتسليم .

(١) في العلل : فقد علم أجزاء التكبير كله . م

(٢) في العلل : ركعة بركوع وسجدين . م

(٣) في العلل : آخر . م

فإن قال : فلم جعل القراءة في الركعتين الأولىين والتسبيح في الآخرين ؟ قيل : للفرق بين ما فرضه الله عز وجل من عنده وما فرضه من عند رسوله .

فإن قال : فلم جعلت الجماعة ؟ قيل : لأن لا يكون إلا خلاص والتوحيد والإسلام والعبادة لله إلا ظاهراً مكشوفاً مشهوداً ، لأن في إظهاره حجة على أهل الشرق والغرب لله عز وجل ، وليكون المنافق المستخف مؤدباً لما أقر به يظهر الإسلام^(١) والمراقبة ، ولتكون شهادات الناس بالإسلام بعضهم لبعض جائزة ممكنة ، مع ما فيه من المساعدة على البر والتقوى والزجر عن كثير من معاصي الله عز وجل .

فإن قال : فلم جعل الجهر في بعض الصلاة ولم يجعل في بعض ؟ قيل : لأن الصلوات التي يجهر فيها إنما هي صلوات تصلى في أوقات مظلمة فوجب أن يجهر فيها ، لأن يمر المار فيعلم أن ههنا جماعة ، فإن أراد أن يصلي صلى ، ولا نية إن لم ير جماعة تصلي سمع وعلم ذلك من جهة السماع ؛ والصلواتان اللتان لا يجهر فيهما فإنهما بالنهار ، وفي أوقات مضيئة فهي تدرك من جهة الرؤية ، فلا يحتاج فيها إلى السماع .

فإن قال : فلم جعلت الصلوات في هذه الأوقات ولم تقدم ولم تؤخر ؟ قيل : لأن الأوقات المشهورة المعلومة التي تعم أهل الأرض فيعرفها الجاهل والعالم أربعة : غروب الشمس معروف^(٢) تجب عنده المغرب ، وسقوط الشفق مشهور تجب عنده العشاء الآخرة ؛ وطلوع الفجر مشهور معلوم تجب عنده الغداة ، وزوال الشمس مشهور معلوم تجب عنده الظهر ، ولم يكن للعصر وقت معروف مشهور مثل هذه الأوقات الأربعة فجعل وقتها عند الفراغ من الصلاة التي قبلها ؛^(٣) وعلة أخرى أن الله عز وجل أحب أن

(١) في المصدين : بظاهر الإسلام : م

(٢) في العلل : مشهور معرفتها . م

(٣) الوجود في الملل هكذا : وزوال الشمس وإفناء القيء معلوم فوجب عنده الظهر ، ولم يكن للعصر وقت معلوم مشهور مثل هذه الاوقات الاربعة فجعل وقتها الفراغ من الصلاة التي قبلها إلى أن يصير الظل من كل شيء أربعة أضوافه انتهى . و الظاهر أن الجملة الاخيرة سقطت من قلم النسخ من المتن ، لما أن المصنف سيشير في شرحه للحديث إليها .

يبدأ الناس في كل عمل أولاً بطاعته وعبادته، فأمرهم أولاً النهار أن يبدؤوا بعبادته ثم ينتشروا فيما أحبوا من مرمّة^(١) دنياهم، فأوجب صلاة الغداة عليهم، فإذا كان نصف النهار وتركوا ما كانوا فيه من الشغل^(٢) وهو وقت يضع الناس فيه ثيابهم، ويستريحون، ويشغلون بطعامهم وقيلولتهم، فأمرهم أن يبدؤوا أولاً بذكره وعبادته فأوجب عليهم الظهر، ثم يتفرغوا لما أحبوا من ذلك، فإذا قضوا وطهرهم^(٣) وأرادوا الانتشار في العمل لآخر النهار بدؤوا أيضاً بعبادته، ثم صاروا إلى ما أحبوا من ذلك فأوجب عليهم العصر، ثم ينتشرون فيما شاؤوا من مرمّة دنياهم فإذا جاء الليل ووضعوا زينتهم وعادوا إلى أوطانهم ابتدؤوا أولاً بعبادة ربهم، ثم يتفرغون^(٤) لما أحبوا من ذلك فأوجب عليهم المغرب، فإذا جاء وقت النوم وفرغوا مما كانوا به مشغولين أحب أن يبدؤوا أولاً بعبادته وطاعته ثم يصيرون إلى ما شاؤوا أن يصيروا إليه من ذلك فيكونوا قد بدؤوا في كل عمل بطاعته وعبادته، فأوجب عليهم العتمة فإذا فعلوا ذلك لم ينسوه ولم يغفلوا عنه ولم تنفس قلوبهم ولم تقل رغبتهم.

فإن قال: فلم إذا لم يكن للعصر وقت مشهور مثل تلك الأوقات أوجبها بين الظهر والمغرب، ولم يوجبها بين العتمة والغداة، أو بين الغداة والظهر؟ قيل: لأنه ليس وقت على الناس أخف ولا أيسر ولا أحرى أن يعم فيه الضعيف^(٥) والقوي بهذه الصلاة من هذا الوقت، وذلك أن الناس عامتهم يشغلون في أول النهار بالتجارات والمعاملات والذهاب في الحوائج، وإقامة الأسواق، فأراد أن لا يشغلهم عن طلب معاشهم ومصلحة دنياهم وليس يقدر الخلق كلهم على قيام الليل ولا يشعرون به^(٦) ولا ينتبهون لوقته لو كان واجباً، ولا يمكنهم ذلك فخفف الله تعالى عنهم، ولم يجعلها في أشد الأوقات عليهم، ولكن جعلها في أخف الأوقات عليهم كما قال الله عز وجل: «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر».

(١) في الملل: من مؤونة . م

(٢) في الملل: ما كانوا من شغل . م

(٣) في الملل: ظهرهم . م

(٤) في الملل: يتضرعون . م

(٥) في الملل: ولا اثر فيه للضعيف . م

(٦) في الملل وفي نسخة من الكتاب: ولا يشغلون به . م

فإن قال : فلم يرفع اليدين في التكبير ؟ قيل : لأنَّ رفع اليدين هو ضرب من الابتهال والتبتُّل والتضرُّع ، فأوجب الله^(١) عزَّ وجلَّ أن يكون العبد في وقت ذكره متبتِّلاً متضرَّعاً ، مبتهلاً ؛ ولأنَّ في وقت رفع اليدين إحضار النيَّة وإقبال القلب على ما قال وقصد .
أقول : في العلل : لأنَّ الفرض من الذكر إنما هو الاستفتاح وكلَّ سنة فأنما تؤدَّى على جهة الفرض ، فلمَّا أن كان في الاستفتاح الَّذي هو الفرض رفع اليدين أحبَّ أن يؤدَّى السنة على جهة ما يؤدَّى الفرض . ولنرجع إلى المشترك .

فإن قال : فلم يجعل صلاة السنة أربعاً وثلاثين ركعة ؟ قيل : لأنَّ الفريضة سبع عشر ركعة فجعلت السنة مثلي الفريضة ، كمالاتاً للفريضة .

فإن قال : فلم يجعل صلاة السنة في أوقات مختلفة ، ولم يجعل في وقت واحد ؟ قيل : لأنَّ أفضل الأوقات ثلاثة : عند زوال الشمس ، و بعد المغرب ، و بالأَسْحار ، فأحبَّ^(٢) أن يصلى له في كلِّ هذه الأوقات الثلاثة ، لأنَّه إذا فرقت السنة في أوقات شتى كان أداؤها أيسر وأخفَّ من أن تجمع كلها في وقت واحد .

فإن قال : فلم صارت صلاة الجمعة إذا كانت مع الإمام ركعتين ، وإذا كانت بغير إمام ركعتين وركعتين ؟ قيل : لعلل شتى :

منها أن الناس يتخطَّون إلى الجمعة^(٣) من بعد ، فأحبَّ الله عزَّ وجلَّ أن يخفف عنهم لموضع التعب الَّذي صاروا إليه .

ومنها أن الإمام يحبسهم للخطبة وهم منتظرون للصلاة ، ومن انتظر الصلاة فهو في صلاة^(٤) في حكم التمام .

ومنها أن الصلاة مع الإمام أتمَّ وأكمل لعلمه وفقهه وعدله وفضله .

ومنها أن الجمعة عيد وصلاة العيد ركعتان ، ولم تقصِّر لمكان الخطبتين .

فإن قال : فلم جعلت الخطبة ؟ قيل : لأنَّ الجمعة مشهد عام ، فأراد أن يكون الإمام سبباً لموعظتهم (لأنَّ ميرسبب إلى موعظتهم خل) وترغيبهم في الطاعة ، و ترهيبهم من

(٢) في العلل : فأوجب . ٢

(١) في المصدرين : فأحبَّ الله . ٢

(٤) في العلل : في الصلاة . ٢

(٣) أي يتجاوزون وينساقون إليها .

المعصية ، وتوفيفهم على ما أراد^(١) من مصلحة دينهم ودنياهم ، ويخبرهم بما ورد عليهم من الآفات ومن الأهوال التي لهم فيها المضرة والمنفعة .^(٢)

فإن قال : فلم جعلت خطبتين ؟ قيل : لأن يكون واحدة للثناء و التمجيد و التقديس لله عز وجل ، والأخرى للحوائح والإعذار والإيذار والدعاء ، وما يريد أن يعلمهم من أمره ونهيه مافيه^(٣) الإصلاح والفساد .

فإن قال : فلم جعلت الخطبة يوم الجمعة قبل الصلاة ، و جعلت في العيدين بعد الصلاة ؟ قيل : لأن الجمعة أمردائم ، و تكون في الشهر مراراً و في السنة كثيراً ،^(٤) فإذا كثر ذلك على الناس ملّوا و تركوا و لم يقيموا عليه و تفرّقوا عنه فجعلت قبل الصلاة ليحتسبوا على الصلاة ولا يتفرّقوا ولا يذهبوا ، وأمّا العيدين فإنّما هو في السنة مرتين^(٥) وهو أعظم من الجمعة والزحام فيه أكثر ، و الناس فيه أرغب ، فإن تفرّق بعض الناس بقي عامتهم ، وليس هو بكثير فيملّوا ويستخفّوا به .

قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله : جاء هذا الخبر هكذا : و الخطبتان في الجمعة والعيدين بعد الصلاة ، لأنّهما بمنزلة الركعتين الأخراوين ،^(٦) وأوّل من قدّم الخطبتين عثمان بن عفان لأنّه لما أحدث ما أحدث لم يكن الناس يقفون^(٧) على خطبته ، ويقولون : ما نضع بمواعظه وقد أحدث ما أحدث ؟ فقدّم الخطبتين ليقف الناس انتظاراً للصلاة^(٨) فلا يتفرّقوا عنه .

فإن قال : فلم وجبت الجمعة على من يكون على فرسخين لا أكثر من ذلك ؟

(١) في الملل : ارادوا . م

(٢) في الملل بعد هذه العبارة : ولا يكون الصائم في الصلاة منفصلاً وليس بفاعل غيره ممن يؤم الناس في غير يوم الجمعة . م

(٣) في العيون : بآفيه . م (٤) ويكون في الشهور والسنة كثيراً . م

(٥) في العيون : وإما العيدين فإنما هو في السنة مرتان . وهو الموافق للقواعد . م

(٦) في العيون : الأخيرتين . م (٧) في الملل : ليقفوا . م

(٨) ليس في الملل بعد قوله : « للصلاة » شيء . م

قيل : لأن ما يقصر فيه الصلاة بريدان^(١) ذاهباً أو بريد ذاهباً وجائياً ، والبريد أربعة فراسخ فوجبت الجمعة على من هو على نصف البريد الذي يجب فيه التقصير ، وذلك أنه يجي ، فرسخين^(٢) ويذهب فرسخين فذلك أربعة فراسخ وهو نصف طريق المسافر .
فإن قال : فلم زيد في صلاة السنة يوم الجمعة أربع ركعات ؟ قيل : تعظيماً لذلك اليوم وتفرقة بينه وبين سائر الأيام .

فإن قال : فلم قصر الصلاة في السفر ؟ قيل : لأن الصلاة المفروضة أولاً إنما هي عشر ركعات ، و السبع إنما زيدت فيها^(٣) بعد ، فخفف الله عنه^(٤) تلك الزيادة لموضع سفره^(٥) وتعبه ونصبه ، واشتغاله بأمر نفسه وطلعه^(٦) وإقامته ، لئلا يشتغل عما لا بد له من معيشته ، رحمة من الله تعالى وتعطفاً عليه ، إلا صلاة المغرب فإنها لم تقصر لأنها صلاة مقصورة^(٧) في الأصل .

فإن قال : فلم يجب التقصير في ثمانية فراسخ لا أقل من ذلك ولا أكثر ؟ قيل : لأن ثمانية فراسخ مسيرة يوم للعامة والقوافل والأثقال فوجب التقصير في مسيرة يوم .
فإن قال : فلم وجب التقصير في مسيرة يوم ؟^(٨) قيل : لأنه لو لم يجب في مسيرة يوم لما وجب في مسيرة سنة ،^(٩) وذلك أن كل يوم يكون بعد هذا اليوم فإنما هو نظير هذا اليوم ، فلو لم يجب في هذا اليوم لما وجب في نظيره إذا كان نظيره مثله لا فرق بينهما .
فإن قال : قد يختلف السير^(١٠) فلم جعلت أنت^(١١) مسيرة يوم ثمانية فراسخ ؟ قيل : لأن ثمانية فراسخ هي مسير الجمال و القوافل^(١٢) وهو السير الذي يسيره الجمالون والمكاريون .

(١) في العيون : بريدان ذاهب وكذا في الفقرة الاخرى . م

(٢) في المصدرين : على فرسخين . (٣) في العيون : عليها . م

(٤) في العيون : عنهم . وفي اللعل : فخفف الله تلك . (٥) في العيون : لموضع السفر . م

(٦) الظن : السير والترحال . (٧) في المصدرين : مقصورة . م

(٨) في العيون : في مسيرة يوم لا أكثر . م (٩) في اللعل : مسيرة الفسنة . م

(١٠) في اللعل : زيادة وهي هذه : وذلك ان سير البقر إنما هو أربعة ، وسير الفرس عشرين

فرسخاً . (١١) في العيون : جعلت مسيرة . م

(١٢) في اللعل : بعد هذه الفقرة : وهو الغالب على السير وهو اعظم السير الذي يسيره الجمالون

والمكاريون . م

فإن قال : فلم ترك^(١) تطويع النهار ولا يترك تطويع الليل ؛ قيل : لأن كل صلاة لا تقصير فيها فلا تقصير في تطويعها ، وذلك أن المغرب لا تقصير^(٢) فيها فلا تقصير فيما بعده من التطويع ، وكذلك الغداة لا تقصير فيما قبلها من التطويع .

فإن قال : فما بال العتمة مقصورة وليس تترك ركعتيها ؛ قيل : إن تلك الركعتين ليست من الخمسين ، وإنما هي زيادة في الخمسين تطوعاً ليتم بها بدل كل ركعة من الفريضة ركعتين من النوافل .^(٣)

فإن قال : فلم جاز للمسافر والمريض أن يصلّي صلاة الليل في أول الليل ؛ قيل : لا شغاله وضعفه ليحرز صلاته ؛ فيستريح^(٤) المريض في وقت راحته ، ويشغل المسافر بأشغاله وارتحاله وسفره .

فإن قال : فلم أمروا بالصلاة على الميت ؛ قيل : ليشفعوا له ويدعوا له بالمغفرة لأنه لم يكن في وقت من الأوقات أحوج إلى الشفاعة فيه والطلب^(٥) والاستغفار من تلك الساعة .

فإن قال : فلم جعلت خمس تكبيرات دون أن يكبر أربعاً أو ستاً^(٦) ؛ قيل : إن الخمس إنما أخذت من الخمس الصلوات في اليوم واللييلة .

أقول : في العلل : وذلك أنه ليس في الصلاة تكبيرة مفروضة إلا تكبيرة الافتتاح فجمعت التكبيرات المفروضة في اليوم واللييلة فجعلت صلاة على الميت . ولنرجع على المشترك .

فإن قال : فلم لم يكن فيها ركوع وسجود ؛ قيل : لأنه^(٧) إنما يريد بهذه الصلاة الشفاعة لهذا العبد الذي قد تخلى مما خلف^(٨) واحتاج إلى ما قدم .

(١) في العلل : ترك في السفر . م

(٢) في العلل : لا تقصر وكذا في الفقرتين الاخروين . م

(٣) في المصدرين : من التطوع . م (٤) في العلل : فيشرع م

(٥) في العلل : والدعاء . م (٦) في العلل : دون ان تعبر ارباعاً أو ستاً . م

(٧) في العلل هنا زيادة وهي قوله : لم يكن يريد بهذه الصلاة التذلل والخضوع إنما اريد بها الشفاعة .

(٨) في المصدرين عما خلف . م

فإن قال : فلم أمر بغسل الميت ؟ قيل : لأنه إذا مات كان الغالب عليه النجاسة والآفة والأذى ، فأحب أن يكون طاهراً إذا باشر أهل الطهارة من الملائكة الذين يلبونه وبما سونوه فيما بينهم نظيفاً ، موجههاً به إلى الله عز وجل^(١) ، وليس من ميت يموت إلا خرجت منه الجنابة ، فلذلك أيضاً وجب الغسل .

فإن قال : فلم أمروا بكفن الميت ؟ قيل : ليلقى ربه عز وجل طاهر الجسد ، ولئلا تبدو عورته لمن يحمله ويدفنه ، ولئلا يظهر الناس على بعض حاله وقبح منظره^(٢) ولئلا يقسو القلب من كثرة النظر إلى مثل ذلك للعاهة والفساد ، وليكون أطيب لأنفس الأحياء ، ولئلا يبغيضه حميم فيلقى ذكره ومودته فلا يحفظه فيما خلف وأوصاه وأمر به وأحب^(٣)

فإن قال : فلم أمروا بدفنه ؟ قيل : لئلا يظهر الناس على فساد جسده وقبح منظره وتغيير ريحه ولا يتأذى به الأحياء بريحه وبما يدخل عليه من الآفة^(٤) والفساد ، وليكون مستوراً عن الأولياء والأعداء فلا يشمت عدو ولا يحزن صديق^(٥) .

فإن قال : فلم أمر من يغسله بالغسل ؟ قيل : لعل الطهارة مما أصابه من نضح الميت لأن الميت إذا خرج منه الروح بقي منه أكثر آفته^(٦) .

فإن قال فلم لم يجب الغسل على من مس شيئاً من الأموات غير الإنسان كالطير والبهائم والسباع وغير ذلك ؟ قيل : لأن هذه الأشياء كلها ملبسة ريشاً وصوفاً وشعراً ووبراً وهذا كله ذكي^(٧) ولا يموت ، وإنما يماس منه الشيء الذي هو ذكي من الحي والميت .

(١) في الملل هكذا : . وقد روى عن بعض الأئمة عليهم السلام أنه قال : ليس من ميت الخ .

(٢) في العيون بعد هذه الفقرة : وتغير ريحه . م

(٣) قد اضطربت النسخ في هذه الجملة ففي العيون : وأمر به واجباً كان أو ندياً . وفي الملل :

أمر به واجب . وفي بعض نسخ الكتاب : أمر به بواجب . م

(٤) في الملل بعد قوله الآفة : والدنس . م

(٥) في العيون : فلا يشمت عدوه ولا يحزن صديقه . م

(٦) في الملل هنا زيادة وهي هذه : ولئلا يلجج الناس به وبمأساته ، إذ قد غلبت عليه علة

النجاسة والآفة .

(٧) في العيون : ذكي طاهر . م

أقول : في الملل : الذي قد ألبسه وعلاه ؛ فإن قال : فلم جَوَّزتم الصلاة على الميت بغير وضوء ؟ قيل لا نَه ليس فيها ركوع ولا سجود ، وإنما هي دعاء ومسألة : وقد يجوز أن تدعوا لله عزَّ وجلَّ وتساله على أي حال كنت ، وإنما يجب الوضوء في الصلاة التي فيها ركوع وسجود .^(١) ولنرجع إلى المشترك .

فإن قال : فلم جَوَّزتم الصلاة عليه قبل المغرب و بعد الفجر ؟ قيل : لأن هذه الصلاة إنما تجب في وقت الحضور والعلّة ، وليست هي موقّعة كسائر الصلوات ، وإنما هي صلاة تجب في وقت حدوث الحدث ليس للإنسان فيه اختيار ، وإنما هو حق يؤدّي وجائز أن يؤدّي الحقوق في أي وقت كان ، إذا لم يكن الحق موقّتا .

فإن قال : فلم جعلت للكسوف صلاة ؟ قيل : لأنّه آية من آيات الله عزَّ وجلَّ لا يدري أ لرحمة ظهرت أم لعذاب ؟ فأحبّ النبي ﷺ أن تفزع أمته إلى خالقها و راحمها عند ذلك ليصرف عنهم شرّها ويقمهم مكروهما ، كما صرف عن قوم يونس حين تضرّعوا إلى الله عزَّ وجلَّ .

فإن قال : فلم جعلت عشر ركعات ؟ قيل : لأن الصلاة التي نزل فرضها من السماء إلى الأرض أو لا في اليوم والليلة فإنما هي عشر ركعات فجمعت تلك الركعات ههنا ؛ وإنما جعل فيها السجود لأنّه لا يكون صلاة فيها ركوع إلا وفيها سجود ، ولأنّ يختموا صلاتهم أيضاً بالسجود والخضوع ،^(٢) وإنما جعلت أربع سجّادات لأنّ كلّ صلاة نقص سجودها من أربع سجّادات لا تكون صلاة لأنّ أقلّ الفرض من السجود في الصلاة لا يكون إلا على أربع سجّادات .

فإن قال : فلم لم يجعل بدل الركوع سجوداً ؟ قيل : لأن الصلاة قائماً أفضل من الصلاة قاعداً ، ولأنّ القائم يرى الكسوف والانجلاء والساجد لا يرى .

فإن قال : فلم غيّرت عن أصل الصلاة التي افترضها الله ؟ قيل : لأنّه صلى لعلّة

(١) ظاهر العبارة ان قوله : الذي قد ألبسه إلى قوله : ركوع وسجود مختص بالملل وليس في العيون ؛ ولكن في العيون المطبوع لم يسقط شيء ، غير قوله : الذي قد ألبسه وعلاه . م

(٢) في الملل : بالسجود والخضوع والغشوع . م

تغيّر أمر من الأمور وهو الكسوف ، فلمّا تغيّرت العلّة تغيّر المعلول .

فإن قال : فلم جعل يوم الفطر العيد ؟ قيل : لأن يكون للمسلمين مجتمعاً يجتمعون فيه ، ويرزون إلى الله عزّ وجلّ فيحمدونه على ما منّ عليهم ، فيكون يوم عيد ، و يوم اجتماع ، و يوم فطر ، و يوم زكاة ، و يوم رغبة ، و يوم تضرّع ؛ لأنّه أوّل يوم من السنة يحلّ فيه الأكل والشرب ، لأنّ أوّل شهور السنة عند أهل الحقّ شهر رمضان فأحبّ الله عزّ وجلّ أن يكون لهم في ذلك اليوم مجمع يحمدونه فيه و يقدّسونه .

فإن قال : فلم جعل التكبير فيها أكثر منه في غيرها من الصلوات ؟ قيل : لأنّ التكبير إنما هو تعظيم لله وتمجيد على ما هدى وعافا ، كما قال الله عزّ وجلّ : « ولتكمّلوا العدة »^(١) ولتكبّروا لله على ما هديكم ولعلّكم تشكرون .

فإن قال : فلم جعل فيها اثنا عشر تكبيرة ؟ قيل : لأنّه يكون في ركعتين^(٢) اثنا عشر تكبيرة ، فلذلك جعل فيها اثنا عشر تكبيرة .

فإن قال : فلم جعل سبع في الأولى وخمس في الآخرة^(٣) ولم يسوّ بينهما ؟ قيل : لأنّ السنّة في صلاة الفريضة أن يستفتح بسبع تكبيرات فلذلك بدىء ههنا بسبع تكبيرات ، وجعل في الثانية خمس تكبيرات لأنّ التحريم من التكبير في اليوم والليلة خمس تكبيرات ، وليكون التكبير في الركعتين جميعاً وترّاً .

فإن قال : فلم أمروا بالصوم ؟ قيل : لكي يعرفوا ألم الجوع والعطش فيستدلّوا^(٤) على فقر الآخرة ، وليكون الصائم خاشعاً ، ذليلاً ، مستكيناً ، مأجوراً ، محتسباً ، عارفاً ، صابراً لما أصابه من الجوع والعطش ، فيستوجب الثواب مع ما فيه من الانكسار عن الشهوات ، وليكون ذلك واعظاً لهم في العاجل ، ورائضاً لهم على أداء

(١) ليست هذه الجملة موجودة في اللعل .

(٢) في اللعل : الركعتين ، وفي العيون : كل ركعتين . م

(٣) في اللعل : في الأولى سبع وخمس في الثانية ؛ وفي العيون : سبع تكبيرات في الأولى

وخمس في الثانية . م

(٤) في اللعل : ويستدلوا ؛ وفي العيون : فليستدلوا . م

ماكلّفهم ودليلاً^(١) في الآجل ، و ليعرفوا شدّة مبلغ ذلك على أهل الفقر والمسكنة في الدنيا فيؤدّوا إليهم ما افترض الله تعالى لهم في أموالهم .

فإن قال : لم جعل الصوم في شهر رمضان خاصّة دون سائر الشهور ؛ قيل : لأنّ شهر رمضان هو الشهر الذي أنزل الله تعالى فيه القرآن ، وفيه فرق بين الحقّ والباطل ، كما قال الله تعالى : « شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس و بينات من الهدى والفرقان » وفيه نبيّ محمد ﷺ ، وفيه ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر ، وفيها يفرق كلّ أمر حكيم ، وهي رأس السنة ، يقدّر فيها ما يكون في السنة من خير ، أو شرّ ، أو مضرة ، أو منفعة ، أو رزق ، أو أجل ، ولذلك سمّيت ليلة القدر .

فإن قال : فلم أمروا بصوم شهر رمضان لأقلّ من ذلك ولا أكثر ؛ قيل : لأنّه قوّة العباد التي يعمّ فيها القويّ والضعيف ، وإنّما أوجب الله تعالى الفرائض على أغلب الأشياء وأعمّ القوى ،^(٢) ثمّ رخص لأهل الضعف ورغب أهل القوّة في الفضل ، ولو كانوا يصلحون على أقلّ من ذلك لنقصهم ، ولو احتاجوا إلى أكثر من ذلك لزادهم .

فإن قال : فلم إذا حاضت المرأة لاتصوم ولا تصلي ؛ قيل : لأنّها في حدّ النجاسة فأحبّ أن لا تعبد إلاّ طاهراً ،^(٣) ولأنّه لا صوم لمن لا صلاة له .

فإن قال : فلم صارت تقضي الصيام^(٤) ولا تقضي الصلاة ؛ قيل : لعل شتّى : فمنها أن الصيام لا يمنعها من خدمة نفسها وخدمة زوجها ، وإصلاح بيتها والقيام بأمرها ،^(٥) والاشتغال بمرمّة معيشتها ، والصلاة تمنعها من ذلك كلّّه ، لأنّ الصلاة تكون في اليوم والليلة مراراً فلا تقوى على ذلك ، والصوم ليس كذلك .

ومنها أن الصلاة فيها غناء و تعب واشتغال الأركان ، وليس في الصوم شيء من ذلك ، وإنّما هو إلاّ مساك عن الطعام والشراب وليس فيه اشتغال الأركان .

(١) في المصدرين : ودليلاً لهم . م

(٢) في نسخة : القوم .

(٣) في الملل : فأحب أن لا تعبد إلا طاهرة ؛ وفي العيون : فأحب الله أن لا تبده إلا طاهراً . م

(٤) في العيون : الصوم . م

(٥) في العيون : بامرّها . م

ومنها أنه ليس من وقت يجي، إلا تجب عليها فيه صلاة جديدة في يومها و ليلتها وليس الصوم كذلك، لأنه ليس كلما حدث يوم وجب عليها الصوم، وكلما حدث وقت الصلاة وجب عليها الصلاة.

فإن قال: فلم إذا مرض الرجل أو سافر في شهر رمضان فلم يخرج من سفره أو لم يفق من مرضه حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر وجب عليه الفداء للأول و سقط القضاء، فإذا أفاق بينهما أو أقام ولم يقضه وجب عليه القضاء والفداء؛ قيل: لأن ذلك الصوم إنما وجب عليه في تلك السنة في ذلك الشهر، فأما الذي لم يفق فإنه لما أن مر^(١) عليه السنة كلها وقد غلب الله عليه فلم يجعل له السبيل إلى أدائه سقط عنه، و كذلك كلما غلب الله تعالى عليه مثل المغمى الذي يغمى عليه يوماً وليلة فلا يجب عليه قضاء الصلاة، كما قال الصادق عليه السلام: «كلما غلب الله على العبد فهو أعذر له؛ لأنه دخل الشهر وهو مريض فلم يجب عليه الصوم في شهره ولا سنته للمرض الذي كان فيه، وجب عليه الفداء لأنه بمنزلة من وجب عليه صوم فلم يستطع أدائه فوجب عليه الفداء، كما قال الله عز وجل: «فصيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً» و كما قال الله عز وجل: «فقدية من صيام أو صدقة أو نسك» فأقام الصدقة مقام الصيام إذا عسر عليه.

فإن قال: فإن لم يستطع إذ ذاك فهو الآن يستطيع. قيل له: لأنه لما أن دخل عليه شهر رمضان آخر وجب عليه الفداء للماضي، لأنه كان بمنزلة من وجب عليه صوم في كفارة فلم يستطعه فوجب عليه الفداء، وإذا وجب الفداء سقط الصوم، والصوم ساقط والفداء لازم، فإن أفاق فيما بينهما ولم يصمه وجب عليه الفداء لتضييعه والصوم لاستطاعته.

فإن قال: فلم جعل صوم السنة؟ قيل: ليكمل به صوم الفرض.

فإن قال: فلم جعل في كل شهر ثلاثة أيام، و في كل عشرة أيام يوماً؟ قيل: لأن الله تبارك و تعالى يقول: «من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها» فممن صام في كل

عشرة أيام يوماً فكأنما صام الدهر كله كما قال سلمان الفارسي رحمه الله عليه : « صوم ثلاثة أيام في الشهر صوم الدهر كله فمن وجد شيئاً غير الدهر فليصمه » .

فإن قال : فلم جعل أول خميس من العشر الأول ، وآخر خميس من العشر الآخر ، وأربعاء في العشر الأوسط ؟ قيل : أمّا الخميس فإنه قال الصادق عليه السلام : « يعرض كل خميس أعمال العباد إلى الله ^(١) » فأحب أن يعرض عمل العبد على الله تعالى وهو صائم .

فإن قال : فلم جعل آخر خميس ؟ قيل : لأنه إذا عرض عمل ثمانية أيام والعبد صائم كان أشرف وأفضل من أن يعرض عمل يومين وهو صائم ، وإنما جعل أربعاء في العشر الأوسط لأن الصادق عليه السلام أخبر أن الله عز وجل خلق النار في ذلك اليوم وفيه أهلك الله القرون الأولى ، وهو يوم نحس مستمر ، فأحب أن يدفع العبد عن نفسه نحس ذلك اليوم بصومه .

فإن قال : فلم وجب في الكفارة على من لم يجد تحرير رقبة الصيام دون الحج والصلاة وغيرهما ؟ قيل : لأن الصلاة والحج وسائر الفرائض مائعة للإنسان من التقلب في أمر دنياه ومصالحة معيشته ، مع تلك العلل التي ذكرناها في الحائض التي تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة .

فإن قال : فلم وجب عليه صوم شهرين متتابعين ، دون أن يجب عليه شهر واحد أو ثلاثة أشهر ؟ قيل : لأن الفرض الذي فرضه الله عز وجل على الخلق هو شهر واحد فوضف هذا الشهر في الكفارة ^(٢) توكيداً وتغليظاً عليه .

فإن قال : فلم جعلت متتابعين ؟ قيل : لئلا يهون عليه الأداء فيستخف به ، لأنه إذا قضاه متفرقاً هان عليه القضاء .

فإن قال : فلم أمر بالحج ؟ قيل : لعل الوفاة إلى الله عز وجل ، وطلب الزيادة ، والخروج من كل ما اقترف العبد تائباً مما مضى ، مستأنفاً لما يستقبل ، مع

(١) في نسخة : على الله .

(٢) في العيون : في كفارته . م

ما فيه من إخراج الأموال وتعب الأبدان ، والاشتغال عن الأهل والولد ، وحظر الأنفس عن اللذات ، شاخصاً في الحر والبرد ، ثابتاً ذلك عليه ، دائماً مع الخضوع والاستكانة والتذلل ، مع ما في ذلك لجميع الخلق من المنافع .

أقول : في العلل : كل ذلك لطلب الرغبة إلى الله والرهبة منه ، وترك قساوة القلب وخسارة الأنفس ، ونسيان الذكر ، وانقطاع الرجا ، والأمل ، وتجديد الحقوق ، وحظر الأنفس عن الفساد ، مع ما في ذلك من المنافع لجميع من «المشترك» في شرق الأرض و غربها ومن في البر والبحر ممن يحجّ وممن لا يحجّ : من بين تاجر ، وجالب ، وبائع ومشترى ، وكاسب ، ومسكين ، ومكاري ، وفقير ، وقضاء حوائج أهل الأطراف في المواضع الممكن لهم الاجتماع فيها ، مع ما فيه من التفقه ونقل أخبار الأئمة عليهم السلام إلى كل صقع وناحية ، كما قال الله عز وجل : «فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ، وليشهدوا منافع لهم » .

فإن قال : فلم أمروا بحجة واحدة لا أكثر من ذلك ؟ قيل : لأن الله عز وجل وضع الفرائض على أدنى القوم قوة^(١) ، كما قال عز وجل : «فما استيسر من الهدي» يعني شاة ليسع له القوي والضعيف ، وكذلك سائر الفرائض إنما وضعت على أدنى القوم قوة^(٢) ، وكان من تلك الفرائض الحج المفروض واحداً ، ثم رغب بعد أهل القوة بقدر طاقتهم .

فإن قال : فلم أمروا بالتمتع إلى الحج^(٣) ؟ قيل : ذلك تخفيف من ربكم ورحمة لأن يسلم الناس من إحرامهم ولا يطول ذلك عليهم فيدخل^(٤) عليهم الفساد وأن يكون الحج والعمرة واجبين جميعاً فلا تعطّل العمرة ولا تبطل ، ولا يكون الحج مفرداً من العمرة ويكون بينهما فصل وتميز ، وقال النبي صلى الله عليه وآله : «دخلت العمرة في الحج»

(١) في العيون : مرة .

(٢) في العيون : بالتمتع بالمرة إلى الحج ؛ وفي الملل بالتمتع في الحج .

(٣) في العيون : فيتداخل .

إلى يوم القيامة ، ولولا أنه ﷺ كان سائق الهدى ولم يكن له أن يحلّ حتى يبلغ الهدى محله لفعل كما أمر الناس ، ولذلك قال : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لفعلت كما أمرتكم ، ولكنني سقت الهدى ، وليس لسائق الهدى أن يحلّ حتى يبلغ الهدى محله » فقام إليه رجل فقال : يا رسول الله نخرج حجاً جاً ورؤوسنا تقطر من ماء الجنابة ، فقال : إنك لن تؤمن بهذا أبداً .

أقول : ليس في العلل قوله : وقال النبي ﷺ إلى قوله : لن تؤمن بهذا ، وهو موجود في العيون ، وفي العلل مكانه زيادة ليست فيه وهي هذه : ويكون بينهما فصل و تمييز ، وأن لا يكون الطواف بالبيت محظوراً لأن الماحرم إذا طاف بالبيت قد أحلّ إلا لعلّة ، فلولا التمتع لم يكن للحاج أن يطوف لأنه إن طاف أحلّ وفسد إحرامه ويخرج منه قبل أداء الحجّ ، ولأن يجب على الناس الهدى والكفارة فيذبحون و ينحرون و يتقربون إلى الله جلّ جلاله فلا تبطل هراقة الدماء والصدقة على المسلمين . ولنرجع إلى المشترك بين الكتابين :

فإن قال : فلم جعل وقتها عشري الحجة ؟ قيل : لأن الله تعالى أحبّ أن يعبد بهذه العبادة في أيام التشريق فكان أوّل ما حجت إليه الملائكة وطافت به في هذا الوقت فجعله سنة ووقتاً إلى يوم القيامة ، فأما النبيون آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى و محمد صلوات الله عليهم وغيرهم من الأنبياء إنما حجّوا في هذا الوقت فجعلت سنة في أولادهم إلى يوم القيامة .

فإن قال : فلم أمروا بالإحرام ؟ قيل : لأن يخشعوا قبل دخول حرم الله عز وجل وأمنه ، ولئلا يلهووا ويشغلوا بشيء من أمر الدنيا وزينتها ولذاتها ، ويكونوا جادين فيما فيه ، قاصدين نحوه ، مقبلين عليه بكلّيتهم ، مع ما فيه من التعظيم لله عز وجل ولنبيه^(١) والتذلل لأنفسهم عند قصدهم إلى الله عز وجل وفادتهم إليه ، راجين ثوابه

(١) في العيون ولبيته واعلم أنه كان بين المصدرين وبينهما مع نسخ الكتاب اختلافات جرمية عدا ما ذكرنا ، وزوائد ونواقص لا يعبأ بها ، أعرضنا عن التعرض لذكرها لعدم اختلال المعنى وتغييره بتركها . م

رايين من عقابه ، ماضين نحوه ، مقبلين إليه بالذل والاستكانة والخضوع ، والله الموفق وصلى الله على محمد وآله وسلم . «ص ٢٤٨-٢٦٤ ص ٩٤-١٠١»

ع ، ن : حدّثنا عبدالواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري العطار رضي الله عنه ، قال : حدّثنا علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري ، قال : قلت للفضل بن شاذان - لمّا سمعت منه هذه العلل - : أخبرني عن هذه العلل ، أذكرتها عن الاستنباط والاستخراج وهي من نتائج العقل ، أو هي ممّا سمعته ورويته ؟ فقال لي : ما كنت لأعلم مراد الله عزّ وجلّ بما فرض ، ولا مراد رسول الله ﷺ بما شرع وسنّ ، ولا علل^(١) ذلك من ذات نفسي ، بل سمعتها من مولاي أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام المرّة بعد المرّة والشّيء بعد الشّيء ، فجمعتها . فقلت : فأحدّث بها عنك عن الرضا عليه السلام ؟ قال : نعم «ص ١٠١ ، ص ٢٦٤»

ن : وحدّثنا الحاكم أبو محمد جعفر بن نعيم بن شاذان النيسابوري رضي الله عنه ، عن عمّه أبي عبد الله محمد بن شاذان ، عن الفضل بن شاذان أنّه قال : سمعت هذه العلل من مولاي أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام متفرقة فجمعتها وألفتها . «ص ٢٦٤»

بيان : قوله : منها أنّ من لم يقرّ أقول : لعل الفرق بين الوجه الأوّل والثاني هو أنّ المحذور في الوجه الأوّل عدم تحقّق الأفعال الحسنة ، وعدم ترك الأفعال القبيحة وفي ذلك فساد الخلق وعدم بقائهم واختلال نظامهم ، وفي الثاني المحذور عدم تحقّق الأمر والنهي اللّذين هما مقتضى حكمة الحكيم ، فلو فرض الإتيان بالأفعال الحسنة والانتها عن الأعمال الفاحشة بدون أمر الله تعالى ونهيه أيضاً لثمّ الوجه الثاني بدون الأوّل ، و الفرق بين الأوّل والثالث هو أنّ الأوّل جارٍ في الأمور الظاهرة بخلاف الثالث ، فإنّه مختصّ بالأمور الباطنة ، فلو فرض أنّ يكون للناس حياء يردعهم عن إظهار الفواحش والظلم والفساد لثمّ الوجه الثالث أيضاً بخلاف الأوّل .

قوله : فلو لم يجب عليهم معرفته أي الرسول . قوله ثمّ اختلف همتما ، أقول : لعلّ المقسود نفى إمامة من كان في عصر الأئمّة عليهم السلام من أئمّة الضلال إذ كانت آراؤهم مخالفة لآراء أئممتنا ، وأفعالهم مناقضة لأفعالهم . ويحتمل أن يكون إلزاماً على المخالفين

إذ هم قائلون باجتهاد النبي والإمام في الأحكام ، والاجتهاد مظنة الاختلاف كما يقولون في أمير المؤمنين عليه السلام ومعاوية . ثم أعلم أن المراد بالإمامين الأئمة الأربعة على طائفة واحدة أو اللذان تكون لهما الرئاسة العامة وإلا فينتقض باجتماع الأئمة الكثيرين في عصر واحد في زمن بني إسرائيل . قوله : منها أن يكونوا قاصدين أقول : لعل المنظور في الوجه الأول عدم تعيين شيء للعبادة ، لأنه يحتمل أن يكون كل شيء ربهم حتى الأشياء التي لم يعبدوها أحد ، وفي الثاني إضلال الناس بعبادة الأصنام وأشياءها باحتمال أن تكون هي ربهم ؛ ويحتمل أن يكون المراد بالوجه الأول هو أنه لا بد لهم من معرفة ربهم لتصح العبادة له ولا يمكنهم المعرفة بالكنه ، وأقرب الوجوه التي تصل إليها عقول الخلق هو معرفته تعالى بأنه لا يشبه شيئاً من الأشياء في ذاته وصفاته ، ويحتمل أن يكون غرض السائل من الإقرار بأنه ليس كمثل شيء الإقرار بجميع الصفات الثبوتية والسلبية فإن جمعها راجعة إليه ، داخلة فيه إجمالاً ، ولعل هذا أظهر .

قوله : لأن في الصلاة الإقرار بالربوبية أقول : إما لأنها مشتملة على الإقرار بالربوبية في رب العالمين ، وعلى التوحيد في التشهد ، وعلى الإخلاص في إيتائك نعبد وإيتائك نستعين ؛ وإما لأن أصل عبادته تعالى دون غيره خلع للانداد وإقرار بالربوبية ، وأما الزجر عن الفساد فلأن من خواص الصلاة أنها تصلح صاحبها وتزجره عن الفساد ، كما قال تعالى : «إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ»^(١) ولا أقل إنه في حال الصلاة ينزجر عن المعاصي وبعدها يستحي عن ارتكاب كثير منها . واسم كان الضمير الراجع إلى المصلّي ، وخبره الظرف ، وزاجراً وحاجزاً منصوبان بالحالية^(٢) .

قوله عليه السلام : ليساهما في كل وقت وبادين أي لا يحصل فيهما الكثافة والقذارة مثل ما يحصل في الوجه واليدين . قوله : وذلك لأن الاستنجاء به ليس بفرض أقول : لم يقيد الفضل الاستنجاء بالماء حتى يرد عليه إيراد الصدوق ، مع أنه يمكن تخصيصه

(١) العنكبوت : ٤٥ .

(٢) ويحتمل زيادة كلمة (في) اشتباهاً من النسخ ، أو كان في الأصل (زاجراً وحاجزاً ومانعاً)

مرفوعات .

بالمعتدي، أو يقال: إن مراده الأعم من الوجوب التخييري، ويمكن توجيه كلامه بأن الفرض في عرف الحديث مائت وجوبه بالقرآن، والاستتجاء لم يثبت وجوبه بنص القرآن حتى يكون فرضاً؛ ويرد عليه: أن استعمال الفرض في الوجوب بالمعنى الأعم أيضاً شائع، وغاية الأمر أن يكون مجازاً في عرفهم وارتكابه لتوجيه الكلام مجوز.

قوله: وتعريفاً لمن جهل الوقت يمكن تخصيصه بمن لا يمكنه العلم بدخول الوقت ويحتمل أن يكون المراد أنه يتنبه لاحتمال دخول الوقت فيحصل العلم به، مع أنه سيأتي كثير من الأخبار الدالة على جواز الاعتماد على المؤذنين في دخول الوقت.

قوله: مجاهراً بالإيمان أي الصلاة كما قال الله تعالى: «وما كان الله ليضيع إيمانكم»^(١) أولئككم بالكلمتين.^(٢) قوله: فجعل الأولين، يفهم منه أن التكبيرتين الأوليين ليستامن الأذان، وإنما هما من المقدمات الخارجة عنه، وبه يمكن الجمع بين الأخبار المختلفة في ذلك. قوله: ليكون لعل الأظهر: وليكون.

قوله: إنما هو أداء أي علمهم طريق الشكر أو حمد نفسه بدلاً عن خلقه. وقوله: وشكر تخصيص بعد التعميم. قوله: وإقرار بأنه هو الخالق لأن المراد بالعالم ما يعلم به الصانع وهو كل ما سوى الله، وجمع ليدل على جميع أنواعه فإذا كان تعالى خالق الجميع ومدبرهم فيكون هو الواجب تعالى وغيره آثاره.

قوله ﷺ: استعطف لأن ذكره تعالى بالرحمانية والرحيمية نوع من طلب الرحمة بل أكمل أفرادها.

قوله: لأن التكبير في الركعة الأولى في العلل: في الصلوات الأولى وهو الصواب أي التكبيرات الافتتاحية، إذ الأولى افتتاح للقراءة، والثانية افتتاح للركوع، والثالثة للسجود الأول، والرابعة للسجود الثاني، وهكذا إلى تمام الركعتين؛ وليست التكبيرات التي للرفع من الركوع والسجود بافتتاحية.

(١) البقرة: ١٤٣.

(٢) أي الشهادتين. ويحتمل أن يكون المراد بالإيمان مجموع الشهادتين والدعوة إلى الصلاة وإلى خير العمل.

قوله : غلط الفضل أقول : بل اشتبه على الصدوق رحمه الله إذ الظاهر أن تكبيرة الافتتاح فريضة لقوله تعالى : « وربك فكبر » ^(١) ولذا تبطل الصلاة بتركها عمداً وسهواً ، على أنه يحتمل أن يكون مراده بالفرض الواجب كما مر ، والعجب من الصدوق أنه مع ذكره في آخر الخبر أن هذا العلل كلها مأخوذة عن الرضا عليه السلام و تصريحه في سائر كتبه بأنها مروية عنه عليه السلام كيف يجترى ، على الاعتراض عليها ؛ ولعله ظن أن الفضل أدخل بينها بعض كلامه ، فما لا يوافق مذهبه يحمله على أنه من كلام الفضل ويعترض عليه ، وفيه أيضاً ما لا يخفى .

قوله : إلى أن يصير في كل شيء أربعة أضعافه أقول : هذه العبارة غير موجودة في العيون ، وفيه أنه لا يوافق شيئاً من الأخبار المختلفة الواردة في آخر وقت العصر ، فإنه لم يرد في شيء من الأخبار أكثر من المثلين ، ولعل فيه تصحيحاً ، ولذا أسقطه في العيون .

قوله : ولأن في وقت رفع اليدين أقول : لعل المعنى أن في وقت ذكر الله تعالى يناسب التضرع والابتهاال ، خصوصاً في وقت هذا الذكر المخصوص لأنه وقت إحضار النية وإقبال القلب فيكون التضرع والابتهاال أنسب ، ولما كان هذا الوجه إنما يناسب تكبيرة الاستفتاح ذكر لا طرده في سائر التكبيرات وجهاً آخر على ما في العلل ، ولعل التضرع والابتهاال في رفع اليدين إنما هو لدلالته على اختصاص الكبرياء بالله وفيه عما سواه وأنه تعالى لا يدرك بالأخماس و الحواس الظاهرة والباطنة ، كما سيأتي في علل الصلاة .

قوله عليه السلام : فجعلت السنة مثلي الفريضة قال الوالد العلامة رحمه الله : لأن الغالب في أحوال الناس أنهم لا يمكنهم لتشبههم بعلائقهم إحضار القلب في أكثر من ثلث الصلاة ، فلم اصارت النافلة مثلي الفريضة أمكن تحصيل ثلث المجموع وهو يساوي عدد الفريضة . قوله عليه السلام : ولم تقصر لمكان الخطبتين أظهر أنه لا يختص بالوجه الأخير ، بل الغرض دفع توهم أنها صلاة مقصورة كصلاة السفر ، وذلك لأن الخطبتين فيها بمنزلة الركتين فليست بمقصورة ، أو الغرض بيان عدم جواز إيقاعها في السفر بتوهم

أنها صلاة مقصورة ، إذ الخطبة من شرائطها فلا يتحقق بدونها ، ومعها ليست بمقصورة لأنها بمنزلة الركعتين ، ويمكن أن يقرأ (لِمَ) بكسر اللام استفهاماً أي إنما تقصر العيد لمكان خطبته .

قوله **عَلَيْهِ** : والمنفعة أقول : كأنها معطوفة على الأحوال ، ولا يبعد أن يكون الأحوال تصحيف الأحوال ؛ وبعد ذلك في نسخ العلل زيادة ليست في العيون ، وهي هذه : ولا يكون الصائر في الصلاة منفصلاً وليس بفاعل غيره ممن يؤم الناس في غير يوم الجمعة . ولعله لإغلاقه وعدم وضوح معناه أسقطه عن العيون ، ويمكن توجيهه بوجوه .

الاول : أن يكون المراد بيان كون حالة الخطبة حالة متوسطة بين حالة الصلاة وغيرها فيكون تقدير الكلام : أنه لا يكون الصائر في الصلاة أي المتلبس بها منفصلاً عنها في غير يوم الجمعة ، وفي يوم الجمعة في حال الخطبة كذلك لأنه كالدخل في الصلاة لاشتراط كثير من أحكام الصلاة فيها وكونها عوضاً عن الركعتين ، وليس بدخل حقيقة فيها ، وليس فاعل غير الصلاة يؤم الناس في غير يوم الجمعة ويوم الجمعة كذلك ، لأن الإمام في الخطبة يؤم الناس من حيث يلزمهم الاجتماع إليه والاستماع لكلامه كالاستماع لقراءته حال الصلاة وليست الخطبة بصلاة حقيقة ، فالباء في قوله : بفاعل زائدة والضمير في غيره راجع إلى الصلاة بتأويل الفعل .

الثاني : أن يرجع المعنى إلى الأول ويوجه العبارة بوجه آخر بأن يكون « ليس بفاعل » عطف تفسير لقوله : منفصلاً ، ويكون قوله : « غيره » حالاً للصائر ، وقوله : « ممن يؤم » صفة لغيره ، أو حالاً أخرى للصائر ، وحاصل المعنى : أن الصائر في الصلاة الذي يكون غير إمام الجمعة ويؤم الناس في غير يوم الجمعة لا يكون منفصلاً عن الصلاة ، غير فاعل لها بخلاف يوم الجمعة ، فإنه كذلك في حال الخطبة ، وليس في هذا الوجه شيء من التكلفين السابقين .

الثالث : أن يكون ممن يؤم خبر كان وقوله : « منفصلاً » وقوله : « ليس بفاعل غيره » حالين للصائر ، فيكون لبيان علته أخرى للخطبة ، والحاصل أنه إنما جعلت الخطبة ثلاثاً يكون الصائر في صلاة الجمعة حال كونه منفصلاً متمتازاً عن سائر الأئمة ، ولا يفعلها

غيره ممن يؤمّ الناس في غير الجمعة ، إذ يشترط في الخطبة العلم بما يعظ الناس ويأمرهم به والعمل بها ، ولا يشترك ذلك في سائر الأئمّة ، وهذا وجه قريب ، وإن كان فيه بُعدٌ ما لفظاً ، بل الأظهر عندي أنّه كان في الأصل : «ليكون» أي إنّما جعلت الخطبة ليكون الإمام في تلك الصلاة منفصلاً ممتازاً أولاً يفعل تلك الصلاة غيره من أئمّة الصلوات في سائر الأيام . وفي هذا الوجه وفي قوله : فأراد أن يكون للأُمير إشعار بأنّ هذه الصلاة إنّما يفعلها الأُمراء أو المنصوبون من قبل الإمام عليه السلام .

الرابع : أن يكون قوله : ممن يؤمّ متعلّقاً بقوله : منفصلاً ، ويكون قوله : وليس بفاعل غيره تفسيراً لقوله : منفصلاً ، ويكون حاصل الكلام : أنّه إنّما جعلت الخطبة لثلاث يكون المصلّي في يوم الجمعة منفصلاً عن المصلّي في غيره بأن يكون صلاته ركعتين ، فإنّها مع الخطبتين بمنزلة أربع ركعات .

قوله : والخطبتان في الجمعة والعيدين بعد الصلاة أقول : لم يذهب إلى هذا القول فيما علمنا أحد من علمائنا غيره في هذين الكتاين ، وسيأتي القول في ذلك في بابه . قوله : فوجبت الجمعة على من هو على نصف البريد في مناسبة هذا الأصل الحكم خفاءً ، ولعلّه مبنيّ على ما لا يصل إليه علمنا من المناسبات الواقعيّة ، ويمكن أن يقال : لما كان الغالب في المسافرين الركبان ، والقوافل المحملة المثقلة إنّما تقطع في بياض الأيام القصار ثمانية فراسخ والتكليف بحضور صلاة الجمعة يتعلّق بالركبان والمشاة ، والغالب فيهم المشاة ، والماشي يسير غالباً نصف الراكب فلذا جعل هنا نصف ما جعل للمسافر ؛ وأنّ يوم الجمعة أملاً أخرى غير الصلاة فجعل نصفه للصلاة ونصفه لسائر الأعمال ، فلو وجب عليهم المسير أكثر من فرسخين لم يتيسّر له سائر الأعمال والله يعلم .

قوله : ليلقى ربّه طاهر الجسد أي لا يصير جسده كثيفاً من تراب القبر وغيره والمراد بملاقات الربّ ملاقات ملائكته ورحمته . قوله : لأنّ هذه الأشياء كلّها ملبّسة ، لعلّ المعنى أنّه لما كان غالب المماسّة فيها هكذا فلذا رفع الغسل من رأس ، فلا يتوهّم منه وجوب الغسل بمسّ ما تحلّه الحياة منها . قوله عليه السلام : يرى الكسوف أي آثاره من ضوء الشمس والقمر .

قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : فلمّا تغيّرت العلّة أي المناسب لهذه العلّة الدالّة على نزول العذاب زيادة تضرّع واستكانة ليست في سائر الصلوات فلذا زيد في ركوعاتها . قوله : لأنّ أوّل شهر السنة علّة للتقييد بسنة الأكل . قوله : لأنّه يكون في ركعتين اثنا عشر تكبيرة أي مع تكبيرة القنوت .

قوله : فلذلك جعل فيها أي في القيام فقط ، وإلا فالمجموع أزيد بعدد ما زيد فيها ويقال : راض الفرس رياضاً ورياضة : ذلّله فهو راض . قوله : وفيه فرق أي في شهر رمضان بسبب نزول القرآن ، ويحتمل إرجاع الضمير إلى القرآن . قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : وفيه نبىء ، محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعلّ النبوة والوحي كان في شهر رمضان ، والرسالة والأمر بالتبليغ كان في شهر رجب .

قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : لأنّه كان بمنزلة من وجب عليه صوم أقول : لعلّ التعليل مبنيّ على أنّ وقت القضاء هو ما بين الرمضانين ، إذ لا يجوز له التأخير اختياراً عنه ، فلمّا كان فيما بين ذلك معذوراً سهّل الله عليه ، وقبل منه الفداء ، ولم يكن الله ليجمع عليه العوض والمعوّض ، فلذا أسقط القضاء عنه بعد القدرة لا تتقال فرضه إلى شيء آخر . قوله : لأنّه إذا عرض عمل ثمانية أيّام كذا في العيون ؛ وفي العلل : ثلاثة أيّام ، وعلى التقديرين يشكّل فهمه ، أمّا على الأوّل فيمكن توجيهه بوجهين : الأوّل أن يقال : العرض غير مختصّ بعمل الأسبوع بل يعرض عمل ماضٍ من الشهر في كلّ خميس ، وإذا لم يكن في العشر الآخر خميسان فليس مورد هذه العلّة ، وإذا كان فيه خميسان ففيه ثلاثة احتمالات : الأوّل : أن يكون الخميس الأوّل الحادي والعشرين ، والخميس الثاني الثامن والعشرين ؛ الثاني أن يكون الخميس الثاني التاسع والعشرين ؛ الثالث أن يكون الخميس الثاني الثلاثين ؛ وهذا الأخير أيضاً ليس بداخل في المفروض ، لأنّ المفروض هو ما علم دخول خميسين فيه أوّلاً وههنا غير معلوم لاحتمال أن لا يكون للشهر سلخ فبقي الاحتمالان الأوّلان ، وفي الثاني منهما يكون استيعاب الخميس الأوّل لأعمال الشهر أكثر كالثاني فلذا خصّه بالذكر ، فتقول : دخول أعمال الشهر إلى العشرين معلوم فيهما ، فأما بعده فما يدخل في عرض الخميس الأوّل منه يومان أي يوم وبعض يوم ، ويدخل في

الثاني زائداً على هذا ثمانية أيام أي سبعة أيام و بعض يوم ، فبعض الخميس الأول حسب من اليومين وبعضه من الثمانية ؛ فالمراد بقوله : إذا عرض عمل ثمانية أيام أي زائداً على ماسيأتي من اليومين ، وعلى ما هو المعلوم دخوله فيهما من العشرين ؛ على أنه يحتمل أن يكون المعروض في الخميس عمل العشر فلا يحتاج إلى إضافة العشرين ، ويمكن أن يقال : أخذ في الخميس الأول أكثر محتملاته وفي الخميس الثاني أقل محتملاته استظهاراً وتأكيذاً إذ على ما قررنا أكثر محتملات الخميس الأول أن يدخل فيه عرض عمل يومين من العشر بأن يكون في الثاني والعشرين ، وأقل محتملات الثاني أن يدخل فيه ثمانية بأن يكون الأول في الحادي والعشرين وعلى هذا يندفع ويرتفع أكثر التكلفات .

الثاني أن يكون المعروض في الخميس عمل الأسبوع فقط ، لكن لما خص كل عشر بصوم يوم كان الأنسب أن يكون ما يعرض في خميس العشر الآخر أكثر استيعاباً لأيامه ، فإذا عرض في الخميس الأول فما هو من احتماليه أكثر استيعاباً هو أن يشمل يومين منه كما مرّ بيانه ، وإذا عرض في الخميس الثاني يستوعب ثمانية أيام من ذلك العشر على كل احتمال من الاحتمالات فيكون أولى بالصوم ؛ وأما على الثاني فيمكن توجيهه أيضاً بوجهين : الأول أنه إذا لزمه صوم الخميس الثاني ففي بعض الشهور أي ما يكون سلخه الخميس يلزمه احتياطاً صوم خميسين ، كما ورد في أخبار آخر فيعرض عمله في ثلاثة أيام وهو صائم في بعض الأحيان^(١) بخلاف ما إذا كان المستحب صوم الخميس الأول من العشر الآخر فإنه يكون دائماً عرض العمل في الشهر في يومين وهو صائم . الثاني أن يكون المقصود من السؤال بيان علة جعل الخميس الثاني بعد الأربعاء سواء كان في العشر الوسط أو في العشر الأخير ، وسواء كان الخميس الأول من العشر الأخير أو الثاني منه ، فالمراد بالجواب أنه إنما جعل هذا الخميس بعد الأربعاء لأن يعرض فيه صوم ثلاثة أيام في هذا الشهر ، مع أنه يكون في يوم العرض صائماً أيضاً ، وعلى التقادير لا يخلو من تكلف .

قوله عليه السلام : واستخف بالإيمان أي بأعماله ، والمراد هنا الصوم وسائر ما تلزم فيه

الكفارة ، و يحتمل أن يكون بفتح الهمزة بناءً على إطلاق اليمين على النذر و أن كفارته كذلك .

قوله عليه السلام : لعلة الوفادة الوفد : القوم يجتمعون ويردون البلاد ، الواحد وافد وكذا من يقصد الأمراء بالزيادة ، والاسترفاد والاتجاع ، يقال : وفديفد وفادة .

قوله : ثابتاً ذلك عليه دائماً أي في مدة مديدة زائداً على أزمنة سائر الطاعات .
قوله عليه السلام : ولأن يجب على الناس الهدي لعلة مبني على أن هدي التمتع جبران لانسك ؛ فيكون قوله : والكفارة عطف تفسير .

﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ ما ورد من ذلك برواية ابن سنان ﴾

١ - ع : علي بن أحمد ، عن محمد بن أبي عبدالله ، عن محمد بن إسماعيل ، عن علي بن العباس ، عن القاسم بن الربيع الصحاف ، عن محمد بن سنان أن أبا الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام كتب إليه بما في هذا الكتاب جواب كتابه إليه يسأله عنه : جاءني كتابك تذكر أن بعض أهل القبلة يزعم أن الله تبارك و تعالى لم يحل شيئاً ولم يحرمه لعلة أكثر من التعبّد لعباده بذلك ، قد ضلّ من قال ذلك ضلالاً بعيداً وخسر خسراناً مبيناً لأنه لو كان كذلك لكان جائزاً أن يستعبدهم بتحليل ما حرّم و تحريم ما أحلّ حتى يستعبدهم بترك الصلاة والصيام وأعمال البرّ كلّها ، والإنكار له ولرسله وكتبه والجمود بالزنا والسرقة وتحريم ذوات المحارم وما أشبه ذلك من الأمور التي فيها فساد التدبير وفناء الخلق ، إذ العلة في التحليل والتحريم التعبّد لا غيره ، فكان كما أبطّل الله عزّ وجلّ به قول من قال ذلك إنّنا وجدنا كلّ ما أحلّ الله تبارك و تعالى فيه صلاح العباد وبقاؤهم ولهم إليه الحاجة التي لا يستغنون عنها ، ووجدنا المحرّم من الأشياء لا حاجة للعباد إليه ووجدناه مفسداً داعياً إلى الفناء والهلاك ، ثم رأينا تبارك و تعالى قد أحلّ بعض ما حرّم في وقت الحاجة لما فيه من الصلاح في ذلك الوقت ، نظير ما أحلّ من الميتة والدم ولحم الخنزير

إذا اضطرَّ إليه المضطرّ، لما في ذلك الوقت من الصلاح والعصمة ودفع الموت، فكيف دلّ الدليل على أنّه لم يحلّ إلّا لما فيه من المصلحة للأبدان، وحرّم ما حرّم لما فيه من الفساد، وكذلك وصف في كتابه وأدّت عنه رسله وحججه كما قال أبو عبد الله عليه السلام : لو يعلم العباد كيف كان بدء الخلق ما اختلف اثنان. و قوله عليه السلام : ليس بين الحلال والحرام إلّا شيء يسير، يحوله من شيء إلى شيء، فيصير حلالاً وحراماً. «ص ١٩٧»

بيان : قوله : بما في هذا الكتاب جواب كتابه إليه هذا كلام الصدوق ولما فرّق في كتاب العلل هذه العلل الواردة في هذا الخبر على الأبواب المناسبة لها ذكر صدر الخبر وأشار إلى أن ما فرّقه كلّها من تنمّة هذا الخبر، ولعلّه أسقط هذا ممّا رواه في العيون اختصاراً ولم يكن هذا في بعض ما أورده هناك من الأسانيد. قوله عليه السلام : فكان كما أبطل الله يحتمل أن يكون إنّنا وجدنا اسم كان، وكما أبطل الله خبره، أي يبطل ذلك وجدنا كما يبطله صريح الآيات الدالّة على أنّ الأحكام الشرعيّة معلّلة بالحكم الكاملة، ويحتمل أن يكون إنّنا وجدنا استينافاً.

قوله عليه السلام : كيف كان بدء الخلق أي لأيّ علّة خلقهم ولأيّ حكمة كلّهم لم يختلفوا في أمثال تلك المسائل المتعلّقة بذلك. قوله عليه السلام : يحوله من شيء إلى شيء أي اختلاف الأحوال والأوقات والأزمان يوجب تغيير الحكم لتبدّل الحكمة كحرمة الميعة في حال الاختيار وحليّتها في حال الاضطرار، و كحرمة الأجنبية بدون الصيغة وحليّتها معها فظهر أنّ دقائق الحكم مرعيّة في كلّ حكم من الأحكام.

٢ - ن : ما جيلويه، عن عمّه، عن محمد بن عليّ الكوفيّ، عن محمد بن سنان؛ و حدّثنا عليّ بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق، ومحمد بن أحمد السنانيّ، وعليّ بن عبد الله الوراق، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتّبر رضي الله عنهم، قالوا : حدّثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفيّ، عن محمد بن إسماعيل، عن عليّ بن العباس قال : حدّثنا القاسم بن الربيع الصحاف، عن محمد بن سنان؛ و حدّثنا عليّ بن أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ، وعليّ بن عيسى المجاور في مسجد الكوفة، وأبو جعفر محمد بن موسى البرقيّ

بالري رضي الله عنهم ، قالوا حدثنا محمد بن علي ماجيلويه ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان أن أبا الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام كتب إليه في جواب مسأله : **علّة غسل الجنابة النظافة و تطهير الإنسان نفسه ممّا أصابه من أذاه ، و تطهير سائر جسده لأنّ الجنابة خارجة من كلّ جسده فذلك وجب عليه تطهير جسده كلّّه ، وعلّة التخفيف في البول والغائط لأنّه أكثر وأدوم من الجنابة فرضي فيه بالوضوء لكثرة ومشقّته و مجيئه بغير إرادة منه ولا شهوة ، و الجنابة لا تكون إلّا بالاستلذاذ منهم و الإكراه لأنفسهم ، وعلّة غسل العيد والجمعة و غير ذلك من الأغسال لما فيه من تعظيم العبد ربّه ، واستقباله الكريم الجليل وطلب المغفرة لذنوبه ، و ليكون لهم يوم عيد معروف يجتمعون فيه على ذكر الله عزّ وجلّ ، فجعل فيه الغسل تعظيماً لذلك اليوم ، وتفضيلاً له على سائر الأيام ، و زيادة في النوافل و العبادة ، و ليكون تلك طهارة له من الجمعة إلى الجمعة ، و علّة غسل الميت أنّه يغسّل لأنّه يطهر و ينظف من أدناس أمراضه ، ومأصابه من صنوف علله لأنّه يلقي الملائكة ويباشر أهل الآخرة ، فيستحبّ إذا ورد على الله و لقي أهل الطهارة و يماسّونه و يماسّهم أن يكون طاهراً ، نظيفاً ، موجّهاً به إلى الله عزّ وجلّ ليطلب به ويشفع له ؛ وعلّة أخرى أنّه يخرج منه الأذى ^(١) الذي منه خلق فيجنب فيكون غسله له ؛ وعلّة اغتسال من غسله أو مسّه فظاهرة لما أصابه من نضح الميت لأنّ الميت إذا خرجت الروح منه بقي أكثر آفة فلذلك يتطهّر منه و يطهّر .**

وعلّة الوضوء التي من أجلها صار غسل الوجه و الذراعين ومسح الرأس والرجلين فليقاه بين يدي الله عزّ وجلّ ، واستقباله إيّاه بجوارحه الظاهرة ، وملاقاته بها الكرام الكائنين .

فغسل الوجه للوجود والخضوع ، وغسل اليدين ليقبّلهما ويرغب بهما ويرهب و يتبتّل ، ومسح الرأس و القدمين لأنّهما ظاهران مكشوفان يستقبل بهما في حالاته ، وليس فيهما من الخضوع والتبتّل ما في الوجه والذراعين .

وعلمة الزكاة من أجل قوت الفقراء وتحسين أموال الأغنياء لأن الله تبارك وتعالى كلف أهل الصحة القيام بشأن أهل الزمانة والبلوى، كما قال عز وجل: «لتبلون في أموالكم» بإخراج الزكاة^(١) «وفي أنفسكم» بتوطين الأنفس على الصبر، مع ما في ذلك من أداء شكر نعم الله عز وجل، والطمع في الزيادة، مع ما فيه من الرحمة والرفقة لأهل الضعف، والعطف على أهل المسكنة، والحث لهم على المواساة وتقوية الفقراء والمعونة لهم على أمر الدين، وهم عظة لأهل الغنى، وعبرة لهم ليستدلوا على فقر الآخرة بهم وما لهم من الحث في ذلك على الشكر لله عز وجل لما خولهم وأعطاهم والدعاء والتضرع والخوف من أن يصيروا مثلهم في أمور كثيرة من أداء الزكاة^(٢) والصدقات وصلة الأرحام واصطناع المعروف.

وعلمة الحج الوفادة إلى الله عز وجل وطلب الزيادة والخروج من كل ما اقترف، وليكون تائباً مما مضى، مستأنفاً لما يستقبل، وما فيه من استخراج الأموال وتعب الأبدان وحظرها عن الشهوات واللذات، والتقرب بالعبادة إلى الله عز وجل، والخضوع والاستكانة والذلل، شاخصاً في الحر^(٣) والبرد والخوف والأمن، دائماً في ذلك دائماً، وما في ذلك لجميع الخلق من المنافع والرغبة والرغبة إلى الله عز وجل ومنه ترك مساواة القلب وجسادة الأنفس ونسيان الذكر وانقطاع الرجاء والأمل، وتجديد الحقوق وحظر النفس عن الفساد، ومنفعة من في شرق الأرض وغربها، ومن في البر والبحر ممن يحج ومن لا يحج، من تاجر وجالب وبائع ومشترى وكاسب ومسكين، وقضاء حوائج أهل الأطراف والمواضع الممكن لهم الاجتماع فيها كذلك ليشهدوا منافع لهم.

وعلمة فرض الحج مرة واحدة لأن الله عز وجل وضع الفرائض على أدنى القوم قوة فمن تلك الفرائض الحج المفروض واحد، ثم رغب أهل القوة على قدر طاقتهم.

(١) في المصدر: «لتبلون في أموالكم وأنفسكم» في أموالكم بإخراج الزكاة ٥٠ م

(٢) في المصدر: في أداء الزكاة ٠ م

(٣) في المصدر: شاخصاً إليه في الحر ٠ م

وعلة وضع البيت وسط الأرض أنه الموضع الذي من تحته دحيت الأرض ، و كل ربح تهب في الدنيا فإنها تخرج من تحت الركن الشامي ، وهي أول بقعة وضعت في الأرض ، لأنها الوسط ليكون الفرض لأهل الشرق والغرب في ذلك سواء ؛ وسميت مكة مكة لأن الناس كانوا يمشون فيها ، وكان يقال لمن قصدها : قدمكاً ، وذلك قول الله عز وجل : « وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديّةً » فالمكاء : الصغير ، والتصديّة : صفق اليدين .

وعلة الطواف بالبيت أن الله عز وجل قال للملائكة : « أنبي جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء » فردوا على الله عز وجل هذا الجواب فندموا فلاذوا بالعرش واستغفروا ، فأحب الله عز وجل أن يتعبد بمثل ذلك العباد فوضع في السماء الرابعة بيتاً بحذاء العرش يسمّى الضراح ، ثم وضع في السماء الدنيا بيتاً يسمّى المعمور بحذاء الضراح ، ثم وضع هذا البيت بحذاء البيت المعمور ، ثم أمر آدم عليه السلام فطاف به فتاب الله عز وجل عليه فجرى ذلك في ولده إلى يوم القيامة .

وعلة استلام الحجر أن الله تبارك وتعالى لما أخذ ميثاق بني آدم التقمه الحجر فمن ثم كلف الناس تعاهد ذلك الميثاق ؛ ومن ثم يقال عند الحجر : أمانتي أديتها و ميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاة ؛ ومنه قول سلمان رحمه الله : ليجيئنا الحجر يوم القيامة مثل أبي قبيس له لسان وشفطان يشهد لمن وافاه بالموافاة .

و العلة التي من أجلها سميت منى منى أن جبرئيل عليه السلام قال هناك لا إبراهيم عليه السلام : تمن على ربك ماشئت ، فتمنّى إبراهيم عليه السلام في نفسه أن يجعل الله مكان ابنه إسماعيل كبشاً يأمره بذبحه فداء له فأعطى مناه .

وعلة الصوم لعرفان مسّ الجوع والعطش ليكون العبد ذليلاً مستكيناً مأجوراً محتسباً صابراً ، ويكون ذلك دليلاً له على شدائد الآخرة مع مافيه من الانكسار له عن الشهوات ، واعظاً له في العاجل ، دليلاً على الآجل ليعلم شدة مبلغ ذلك من أهل الفقر والمسكنة في الدنيا والآخرة .

وحرّم قتل النفس لعلّة فساد الخلق في تحليله لو أحلّ وفنائهم وفساد التدبير .

وحرّم الله عزّ وجلّ عقوق الوالدين لما فيه من الخروج عن التوقير^(١) لطاعة الله عزّ وجلّ ، والتوقير للوالدين ، وتجنّب كفر النعمة ، وإبطال الشكر وما يدعون ذلك إلى قلّة النسل وانقطاعه ، لما في العقوق من قلّة توقير الوالدين والعرفان بحقهما ، وقطع الأرحام ، والزهد من الوالدين في الولد ، وترك التربية لعلّة ترك الولد برّهما .

وحرّم الزنا لما فيه من الفساد من قتل الأنفس ، وذهاب الأنساب ، وترك التربية للأطفال ، وفساد المواريث ، وما أشبه ذلك من وجوه الفساد .

وحرّم أكل مال اليتيم ظلماً لعلّ كثيرة من وجوه الفساد ، أوّل ذلك أنّه إذا أكل الإنسان مال اليتيم ظلماً فقد أعان على قتله إذ اليتيم غير مستغن ، ولا يحتمل لنفسه ، ولا عليم بشأنه ، ولاله من يقوم عليه ويكفيه كقيام والديه ؛ فإذا أكل ماله فكأنّه قد قتله وصيّره إلى الفقر والفاقة ، مع ما حوّف الله تعالى وجعل من العقوبة في قوله عزّ وجلّ : «وليشخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرّية ضعافاً خافوا عليهم فليتّقوا الله» وكقول أبي جعفر عليه السلام : «إنّ الله وعد في أكل مال اليتيم عقوبتين : عقوبة في الدنّيا ، وعقوبة في الآخرة ففي تحرّيم مال اليتيم استغناء اليتيم^(٢) واستقلاله بنفسه ، والسلامة للعقب أن يصيبه ما أصابه ، لما وعد الله تعالى فيه من العقوبة ، مع ما في ذلك من طلب اليتيم بثاره إذا أدرك ، ووقوع الشحناء والعداوة والبغضاء حتّى يتفانوا .

وحرّم الله تعالى الفرار من الزحف لما فيه من الوهن في الدين ، والاستخفاف بالرسول ، والأئمّة العادلة عليهم السلام ، وترك نصرتهم على الأعداء ، والعقوبة لهم على إنكارها دعوا إليه من الإقرار بالربوبية وإظهار العدل وترك الجور وإماتة الفساد ، لما في ذلك من جرأة العدو على المسلمين وما يكون في ذلك من السبي والقتل ، وإبطال دين الله عزّ وجلّ وغيره من الفساد .

وحرّم التعرّب بعد الهجرة للرجوع عن الدين ، وترك المؤازرة للأتقياء والحجج عليهم السلام ، وما في ذلك من الفساد ، وإبطال حقّ كلّ ذي حقّ لعلّة سكنى البدو ،

(١) في نسخة : التوفيق .

(٢) في المصدر : استبقاء اليتيم . م .

وكذلك لو عرف الرجل الدين كاملة لم يجزله مساكنة أهل الجهل ، والخوف عليه لأنه لا يؤمن أن يقع منه ترك العلم والدخول مع أهل الجهل والتماذي في ذلك .

وحرّم ما أهل به لغير الله عزّ وجلّ لأنّ الذي أوجب الله عزّ وجلّ على خلقه من الإقاربه ، وذكر اسمه على الذبائح المحلّلة ، ولئلاّ يسوّى بين ما تقرّب به إليه ، وبين ما جعل عبادةً للشياطين والأوثان ، لأنّ في تسمية الله عزّ وجلّ الإقرار بربوبيّته وتوحيده ، وما في الإهلال لغير الله من الشرك به والتقرّب به إلى غيره ، ليكون ذكر الله تعالى وتسميته على الذبيحة فرقاً بين ما أحلّ الله وبين ما حرّم الله ؛ وحرّم سباع الطير والوحش كلّها لأنّها من الجيف ولعموم الناس والعذرة وما أشبه ذلك فجعل الله عزّ وجلّ دلائل ما أحلّ من الوحش والطير وما حرّم كما قال أبي عبد الله عليه السلام : كلّ ذي ناب من السباع وذو مخلب من الطير حرام ، وكلّما كانت له قانصة من الطير فحلال . وعلة أخرى يفرق بين ما أحلّ من الطير وما حرّم قوله عليه السلام : كلّ ما دفّ ، ولاتأكل ما صفّ .

وحرّم الأرنب لأنّها بمنزلة السنور ولها مخالب كمخالب السنور وسباع الوحش فجرت مجراها ، مع قذرها في نفسها ، وما يكون منها من الدم كما يكون من النساء لأنّها مسنخ .

وعلة تحريم الربا إنّما نهى الله عنه لما فيه من فساد الأموال لأنّ الإنسان إذا اشترى الدرهم بالدرهمين كان ثمن الدرهم درهماً ، وثمن الآخر باطلاً ، فبيع الربا وشراه وكس على كلّ حال على المشتري وعلى البائع ؛ فحظر الله عزّ وجلّ الربا لعلّة فساد الأموال كما حظر على السفه أن يدفع إليه ماله ، لما يتخوف عليه من إفساده حتّى يؤنس منه رشد ؛^(١) فهذه العلة حرّم الله الربا وبيع الدرهم بالدرهمين يداً بيد .

وعلة تحريم الربا بعد البينة لما فيه من الاستخفاف بالحرام المحرّم وهي كبيرة بعد البيان وتحريم الله لها ، ولم يكن ذلك منه إلاّ استخفافاً بالمحرّم للحرام ، والاستخفاف بذلك دخول في الكفر .

وعلةٌ تحريم الربا بالنسيئة لعلةٍ ذهب المعروف، وتلف الأموال، ورغبة الناس في الربح، وتركهم القرض، والقرض من صنائع المعروف؛ ولما في ذلك من الفساد والظلم وفناء الأموال.

وحرّم الخنزير لأنّه مشوّه، جعله الله عزّ وجلّ عظةً للخلق وعبرةً وتخويفاً ودليلاً على مامسح على خلقته، ولأنّ غذاءه أقذر الأقدار مع علل كثيرة؛ وكذلك حرّم القرد لأنّه مسخ مثل الخنزير، وجعل عظةً وعبرةً للخلق ودليلاً على مامسح على خلقته وصورته، وجعل فيه شيئاً من الإنسان^(١) ليدلّ على أنّه من الخلق المغضوب عليه.

وحرّمت الميتة لما فيها من فساد الأبدان والآفة، ولما أراد الله عزّ وجلّ أن يجعل التسمية سبباً للتحليل وفرقاً بين الحلال والحرام.

وحرّم الله عزّ وجلّ الدم كتحريم الميتة لما فيه من فساد الأبدان، ولأنّه يورث الماء الأصفر، ويبيخ الفم، وينتن الريح، ويسبّي الخلق، ويورث القسوة للقلب، وقلة الرأفة والرحمة حتّى لا يؤمن أن يقتل ولده ووالده وصاحبه.

وحرّم الطحال لما فيه من الدم، ولأنّ علته وعلة الدم والميتة واحدة، لأنّه يجري مجراها في الفساد.

وعلة المهر ووجوبه على الرجال ولا يجب على النساء أن يعطين أزواجهنّ لأنّ على الرجل مؤونة المرأة لأنّ المرأة بائعة نفسها، والرجل مشترٍ، ولا يكون البيع إلّا بثمن، ولا الشراء بغير إعطاء الثمن؛ مع أنّ النساء محظورات عن التعامل والمجيء^(٢) مع علل كثيرة.

وعلة تزويج الرجل أربع نسوة وتحريم أن تتزوّج المرأة أكثر من واحد لأنّ الرجل إذا تزوّج أربع نسوة كان الولد منسوباً إليه، والمرأة لو كان لها زوجان أو أكثر من ذلك لم يعرف الولد لمن هو، إذ هم مشتركون في نكاحها، وفي ذلك فساد الأنساب والمواريث والمعارف.

(١) في المصدر: شيئاً من الإنسان . م

(٢) في نسخة: التجر

وعلة تزويج العبد اثنتين لأكثر منه لأنه نصف رجل حرّ في الطلاق والنكاح ، لا يملك نفسه ولا له مال إنما ينفق عليه مولاه ، وليكون ذلك فرقاً بينه وبين الحرّ ، وليكون أقلّ لاشتغاله عن خدمة مواليه .

وعلة الطلاق ثلاثاً لموافيه من المهلة فيما بين الواحدة إلى الثلاث لرغبة تحدث ، أو سكون غضب إن كان ، وليكون ذلك تخويفاً وتأديباً للنساء و زجراً لهنّ عن معصية أزواجهنّ ، فاستحقت المرأة الفرقة والمباينة لدخولها فيما لا ينبغي من معصية زوجها . وعلة تحريم المرأة بعد تسع تطليقات فلا تحلّ له أبداً عقوبة لثلاث تلاعب بالطلاق ، ولا تستضعف المرأة ، وليكون ناظراً في أمره ، متيقظاً معتبراً ، وليكون يأساً لهما من الاجتماع بعد تسع تطليقات .

وعلة طلاق المملوك اثنتين لأنّ طلاق الأمة على النصف فجعله اثنتين احتياطاً لكمال الفرائض ؛ وكذلك في الفرق في العدة للمتوفى^(١) عنها زوجها .

وعلة ترك شهادة النساء في الطلاق والهلال لضعفنّ عن الرؤية ومحاباتهنّ النساء في الطلاق ، فلذلك لا يجوز شهادتهنّ إلا في موضع ضرورة مثل شهادة القابلة ، وما لا يجوز للرجال أن ينظروا إليه ، كضرورة تجوز شهادة أهل الكتاب إذا لم يوجد غيرهم ، وفي كتاب الله عزّ وجلّ : اثنتان ذوات عدل منكم مسلمين ، أو آخران من غيركم كافرين ، ومثل شهادة الصبيان على القتل إذا لم يوجد غيرهم .

والعلة في شهادة أربعة في الزنا واثنتين في سائر الحقوق لشدة حدّ المحصن لأنّ فيه القتل فجعلت الشهادة فيه مضاعفة مغلظة ، لموافيه من قتل نفسه ، وذهاب نسب ولده ولفساد الميراث .

وعلة تحليل مال الولد لو والده بغير إذنه وليس ذلك للولد لأنّ الولد موهوب للموالد في قول الله عزّ وجلّ : « يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور » مع أنّه المأخوذ بمؤنته صغيراً وكبيراً ، والمنسوب إليه والمدعو له لقول الله عزّ وجلّ : « ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله » وقول النبي ﷺ : أنت ومالك لأبيك ، وليست الوالدة كذلك

(١) في نسخة : المتوفى .

لا تأخذ من ماله إلا بإذنه، أو بإذن الأب لأن الأب مأخوذ بنفقة الولد، ولا تأخذ المرأة بنفقة ولدها.

والعلة في أن البيّنة في جميع الحقوق على المدعى واليمين على المدعى عليه ما خلا الدم لأن المدعى عليه جاحد، ولا يمكن إقامة البيّنة على الجحود لأنّه مجهول؛ وصارت البيّنة في الدم على المدعى عليه واليمين على المدعى لأنّه حوط يحتاط به المسلمون لئلا يبطل دم امرئ مسلم، وليكون ذلك زاجراً وناهياً للقاتل، لشدة إقامة البيّنة عليه لأنّه من يشهد على أنّه لم يفعل قليل.

وأما علة القسامة أن جعلت خمسين رجلاً فلما في ذلك من التغليظ والتشديد والاحتياط لئلا يهدر دم امرئ مسلم.

وعلة قطع اليمين من السارق لأنّه يباشر الأشياء غالباً بيمينه وهي أفضل أعضائه وأنفعها له فجعل قطعها نكالاً وعبرة للخلق لئلا يبتغوا أخذ الأموال من غير حلّها، ولأنّه أكثر ما يباشر السرقة بيمينه.

وحرّم غصب الأموال وأخذها من غير حلّها لموافيه من أنواع الفساد، والفساد حرّم لموافيه من الفناء وغير ذلك من وجوه الفساد.

وحرّم السرقة لما فيها من فساد الأموال وقتل النفس لو كانت مباحة، ولما يأتي في التغاصب من القتل والتنازع والتحاسد، وما يدعو إلى ترك التجارات والصناعات في المكاسب، واقتناء الأموال إذا كان الشيء المكتسب لا يكون أحد أحقّ به من أحد.

وعلة ضرب الزاني على جسده بأشدّ الضرب لمباشرته الزنا واستلذاذ الجسد كلّ به فجعل الضرب عقوبة له وعبرة لغيره وهو أعظم الجنايات.

وعلة ضرب القاذف وشارب الخمر ثمانين جلدة لأنّ في القذف نفي الولد، وقطع النسل، وذهاب النسب؛ وكذلك شارب الخمر لأنّه إذا شرب هذى وإذا هذى افتري فوجب حدّ المفتري.

وعلة القتل بعد إقامة الحدّ في الثالثة على الزاني والزانية لاستخفافهما وقلة مبالتهما بالضرب حتّى كأنّهما مطلق لهما ذلك الشيء؛ وعلة أخرى أنّ المستخفّ بالله وبالحدّ كافر فوجب عليه القتل لدخوله في الكفر.

وعلة تحريم الذكران للذكران ، والإناث للإناث لما رُكِبَ في الإناث ، وماطيع عليه الذكران ، ولما في إتيان الذكران للذكران والإناث للإناث من انقطاع النسل وفساد التدبير وخراب الدنيا .

وأحلَّ الله تعالى البقر والغنم والإبل لكثرتها وإمكان وجودها ، وتحليل بقر الوحش وغيرها من أصناف ما يؤكل من الوحش المحللة لأنَّ غذاءها غير مكروه ولا محرَّم ، ولا هي مضرّة بعضها ببعض ، ولا مضرّة بالإنس ، ولا في خلقها تشويه .

وكره أكل لحوم البغال والحمير الأهلية لحاجة الناس إلى ظهورها واستعمالها والخوف من قتلها ، لالقدر خلقها والقدر غذائها .

وحرمَّ النظر إلى شعور النساء المحجوب بالأزواج وإلى غيرهنَّ من النساء لما فيه من تهيج الرجال ، وما يدعو التهيج إليه من الفساد والدخول فيما لا يحل ولا يجمل^(١) وكذلك ما أشبه الشعور ، إلّا الذي قال الله عزَّ وجلَّ : « والقواعد من النساء اللّاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهنَّ جناح أن يضعنَّ ثيابهنَّ غير متبرّجات » أي غير الجلباب ، فلا بأس بالنظر إلى شعور مثلهنَّ .

وعلة إعطاء النساء نصف ما يعطى الرجال من الميراث لأنَّ المرأة إذا تزوّجت أخذت ، والرجل يعطي فلذلك وقرَّ على الرجال .

وعلة أخرى في إعطاء الذكر مثلي ما تعطى الأنثى لأنَّ الأنثى في عيال الذكر إن احتاجت ، وعليه أن يعولها وعليه نفقتها . وليس على المرأة أن تعول الرجل ولا تؤخذ بنفقتها إذا احتاج ، فوفر الله تعالى على الرجال لذلك ، وذلك قول الله عزَّ وجلَّ : « الرجال قوَّامون على النساء بما فضّل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم » .

وعلة المرأة أنّها لا ترث من العقار شيئاً إلّا قيمة الطوب والنقص لأنَّ العقار لا يمكن تغييره وقلبه ، والمرأة يجوز أن ينقطع ما بينها وبينه من العصمة ويجوز تغييرها وتبديلها ، وليس الولد والوالد كذلك ، لأنّه لا يمكن التفصيص منهما ، والمرأة يمكن الاستبدال بها ؛ فما يجوز أن يجيء ، ويذهب كان ميراثه فيما يجوز تبديله وتغييره إذ أشبهه وكان الثابت المقيم على حاله لمن كان مثله في الثبات والقيام «ص ٢٤٠-٢٤٧»

توضيح : قوله ﷺ : لَأَنَّهُ أَكْثَرُ الضَّمِيرِ رَاجِعٌ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْبُولِ وَ الْغَائِطِ . وقوله : وَأَدُومَ عَطْفٍ تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ : أَكْثَرُ . قوله ﷺ : وَمَشَقَّتُهُ لَأَنَّهُ اسْتِغْفَالَ بِفَعْلٍ لَا اسْتِلْذَازَ فِيهِ .

قوله ﷺ : وَالْإِكْرَاهُ لَا أَنْفُسَهُمْ أَيْ بِإِرَادَتِهِمْ ، كَأَنَّ الْمُرِيدَ لَشَيْءٍ يَكْرَهُ نَفْسَهُ عَلَيْهِ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ « وَلَا إِكْرَاهُ » . ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْإِخْتِيَارَ فِي الْجَنَابَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ ، إِذَا احْتِلَامٌ يَقَعُ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ .

قوله : لَمَّا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِ الْعَبْدِ الضَّمِيرِ رَاجِعٌ إِلَى الْعِيدِ أَوْ إِلَى الْغَسْلِ . قوله ﷺ : وَزِيَادَةُ فِي النَّوَافِلِ أَيْ نَوَابِهَا أَوْ هُوَ نَفْسُهُ زِيَادَةُ فِيهَا .

قوله ﷺ : لِيَطْلُبَ بِهِ أَيْ لِيَطْلُبَ النَّاسُ الْأَجْرَ بِسَبَبِهِ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَتَشْيِيعِهِ وَ دَفْنِهِ ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْعِلَلِ : لِيَطْلُبَ وَجْهَهُ أَيْ وَجْهَ اللَّهِ وَرِضَاهُ ، وَفِي بَعْضِ نَسَخِ الْعَيُونِ : لِيَطْلُبَ فِيهِ ؛ فَيَكُونُ قَوْلُهُ : وَيَشْفَعُ لَهُ عَطْفًا تَفْسِيرِيًّا لَهُ .

قوله ﷺ : لَأَنَّهُمَا ظَاهِرَانِ مَكْشُوفَانِ عِلَّةٌ لِأَصْلِ الْمَسْحِ ؛ وَقَوْلُهُ : وَلَيْسَ فِيهِمَا عِلَّةٌ لِلْإِكْتِفَاءِ بِهِ بَدُونَ الْغَسْلِ .

قوله ﷺ : وَتَحْصِينَ أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ أَيْ حَفَظَهَا مِنَ الضِّيَاعِ ، فَإِنَّ آدَاءَ الزَّكَاةِ يَوْجِبُ عَدَمَ تَلْفِهَا وَضِيَاعِهَا . قوله ﷺ : وَالْحَثُّ لَهُمْ أَيْ لِلْأَغْنِيَاءِ عَلَى الْمَوَاسَاةِ بِإِعْطَاءِ أَصْلِ الزَّكَاةِ ، أَوْلَى أَنْ يُعْطَا الزَّكَاةَ يَوْجِبُ تَزْكِيَةَ النَّفْسِ عَنِ الْبَخْلِ ، وَهَذَا أَنْسَبُ بِلَفْظِ الْمَوَاسَاةِ ، إِذْ هِيَ الْمُسَاهَمَةُ ، وَالْمَسَاوَاةُ فِي الْمَالِ بَأَنَّ يُعْطِيَ الْفُقَرَاءَ مِثْلَ مَا يَأْخُذُ لِنَفْسِهِ . قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : مِنَ الْحَثِّ فِي ذَلِكَ أَيْ فِي الْإِسْتِدْلَالِ وَالْعِبَرَةِ . قوله ﷺ : فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : الشُّكْرُ لِلَّهِ أَوْ بِمَقْدَرٍ ، أَيْ تَحْصُلُ تِلْكَ الْفَضَائِلُ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ .

قوله ﷺ : وَمِنْهُ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّهْبَةِ ، كَمَا أَنَّ إِلَى اللَّهِ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّغْبَةِ . قوله ﷺ : وَتَجْدِيدِ الْحَقُوقِ عَطْفٌ عَلَى التَّرْكِ كَمَا أَنَّ مَا قَبْلَهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَدْخُولِهِ .

قوله ﷺ : وَعِلَّةٌ وَضَعُ الْبَيْتِ وَسَطُ الْأَرْضِ أَيْ لَمْ يَقَالَ : إِنَّهُ وَضَعُ وَسَطُ الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ دَحِيتٌ مِنْ تَحْتِهِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَرْضِ فَلِذَا يَقَالُ : إِنَّهُ الْوَسْطُ ؛ أَوِ الْمُرَادُ

بالوسط وسط المعمورة تقريباً لكون بعض العمارة في العرض الجنوبي أيضاً ، ويحتمل على بعد أن يكون الوسط بمعنى الأشرف وعلى الاحتمال الأول يمكن أن يكون هبوب الريح أيضاً علّة أخرى لكونه وسطاً . قوله عليه السلام : كانوا يمشون فيها هذا لا يساعده الاشتقاق إلا أن يقال : كان أصل مكّة مكوة فصارت بكثرة الاستعمال هكذا ؛ أو يقال : إن بيان كان أصل المكاء الملك فقلبت الكاف الثانية من باب أملت وأملت ؛ أو يقال : إن بيان ذلك ليس لبيان مبدء الاشتقاق ، بل لبيان أن الذين كان ذلك فعالهم أهلهم وأهلهم ونقصهم ، يقال مكّه : أهلكه ونقصه ؛ ويمكن أن يكون مبنياً على الاشتقاق الكبير .

قوله عليه السلام : ليعلم فيه لف ونشر ، فإن العلم بحال أهل الفقر في الدنيا علّة لكونه واعظاً ، والعلم بحال أهل الفقر في الآخرة علّة لكونه دليلاً .

قوله عليه السلام : من قتل النفس أي للتغاير . قوله عليه السلام : والعقوبة لهم لعلها معطوفة على نصرتهم أو على الأعداء ، وعلى التقديرين ضمير الجمع راجع إلى الأعداء أو إلى الرسول والأئمة . ودعوا على المعلوم أو على المجهول .

قوله عليه السلام : وكذلك لو عرف الرجل أي أن التعرّب بعد الهجرة إنما يحرم لتضمنه ترك نصرّة الأنبياء والحجج عليهم السلام ، وترك الحقوق اللازمة بين المسلمين والرجوع إلى الجهل لا لخصوص كونه في الأصل من أهل البادية ، إذ يحرم على من كمل علمه من غير أهل البادية أيضاً أن يسكنهم لتلك العلّة . أو المعنى : أنه ليس لخصوص سكنى البادية مدخل في ذلك بل لا يجوز لمن كمن علمه أن يسكن أهل الجهل من أهل القرى والبلاد أيضاً . وفي العلل : ولذلك وهو أظهر . قوله عليه السلام : والخوف عليه كأنه معطوف على الجهل ، أي مساكنة جماعة يخاف عليه من مجالستهم الضلال وترك الحق ؛ ويحتمل أن يكون معطوفاً على ذلك إذا كان لذلك ، وعلى التقديرين المراد عدم جواز مساكنة من يخاف عليه في مجالستهم ^(١) ترك الدين أو الوقوع في المحرمات .

قوله عليه السلام : فجعل الله عز وجل المفعول الثاني لجعل قوله : كل ذي ناب أي لما كانت العلّة في حرمتها أكلها اللحوم وافتراسها الحيوانات جعل ضابط الحكم ما

يدلُّ عليه من التاب والمخلب . وقوله : وعلة أخرى يمكن أن يكون لبيان قاعدة أخرى ذكرها استطراداً ويكون المراد بالعلة القاعدة ؛ ويحتمل أن يكون الصفيح أيضاً من علامات الجلادة والسبعية ، ولا يبعد أن يكون «علة أخرى» كلام ابن سنان أدخلها بين كلامه عليه السلام بقرينة تغيير الأسلوب ، وأما عدم القانصة فمن لوازم سباع الطير غالباً .

قوله عليه السلام : وكسٌ أي نقص . قوله عليه السلام : على المشتري متعلق بالبيع . وقوله عليه السلام : على البائع متعلق بالشراء على اللّف والنشر . قوله عليه السلام : بالحرام المحرّم أي الملبّين حرّمه .

قوله عليه السلام : ولما أراد الله لما كانت الميتة نوعين : الأوّل أن يكون موتها بغير الذبح فيجمد الدم في بدنّها ، ويورث أكلها فساد الأبدان والآفة ؛ والثاني أن يكون ترك التسمية أو الاستقبال فقوله : لما أراد الله لهذا الفرد منها أي العلة فيها أمر آخر يرجع إلى صلاح أديانهم لأبدانهم .

قوله عليه السلام : احتياطاً لكمال الفرائض أي ليس ثلاث تطليقات نصف لعدم تنصّف الطلاق فإمّا أن يؤخذ واحد أو اثنان فاختر الاثنان لرعاية الاحتياط .

قوله عليه السلام : ولا تؤخذ المرأة أي مع وجود الوالد وقدرته على الانفاق . قوله عليه السلام : لما ركب في الإناث أي من الميل إلى الرجال أو من العضو الذي يناسب وطئ الرجال لهنّ .

وقال في النهاية : الجلباب الإزار والرداء ؛ وقيل : الملحفة ؛ وقيل : هو كالمقنعة تغطّي به المرأة رأسها وظهرها وصدرها ؛ وقيل : ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء انتهى . وقد ورد في الأخبار المعتبرة أنّها تضع من الثياب الجلباب ، وهذا الخبر يدلُّ على أنّه لا تضعه ، ولعلّ لفظ «غير» زيد من النسخ كما هو في بعض النسخ ؛ أو المراد بالجلّباب ما يكشف بوضعه سائر الجسد غير الشعر وما يجوز لهنّ كشفه إذ قد فسّر بالقميص أيضاً .

قوله عليه السلام : وعليه نفقتها لعلّ المراد أنّه يجبر الرجال على نفقة النساء كالبنات

والأثم وإن كان فقيراً إذا كان قادراً على الكسب بخلاف العكس. و الطوب بالضم :
 الآخر ، وسيأتي توضيح تلك العلل في الأبواب المناسبة لها .
 ٣- ن : ابن المتوكل ، عن السعد آبادي ، عن البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان
 قال : سمعت أبا الحسن علي بن موسى بن جعفر عليه السلام يقول : حرم الله الخمر لما فيها من الفساد
 ومن تغييرها عقول شاربها ، وحملها إياهم على إنكار الله عز وجل ، والفرية عليه وعلى
 رسله ، و سائر ما يكون منهم من الفساد والقتل ، والقذف ، والزنا ، وقلة الاحتجاز من
 شيء من الحرام ، فبذلك قضينا على كل مسكر من الأشرطة أنه حرام محرّم ، لأنه يأتي
 من عاقبتها ما يأتي من عاقبة الخمر ؛ فليجتنب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتولانا و
 ينتحل مودتنا كل شراب مسكراً ، لأنه لاعصمة بيننا وبين شاربها . « ص ٢٤٧-٢٤٨ »

﴿ الفصل الثالث ﴾

﴿ في نوادر العلل ومتفرقاتها ﴾

١- ع : ابن المتوكل ، عن السعد آبادي ، عن البرقي ، عن إسماعيل بن مهران ،
 عن أحمد بن محمد بن جابر ، عن زينب بنت علي عليه السلام قالت : قالت فاطمة عليها السلام في خطبتها
 في معنى فذك : الله فيكم عهد قدّمه إليكم ، و بقيّة استخلفها عليكم ، كتاب الله بيّنة
 بصائره ، وآي منكشفة سرائره ، وبرهان متجلية ظواهره ، مديم للبريّة استماعه ، و
 قائد إلى الرضوان اتباعه ، ومؤدّ إلى النجاة أشياعه ، فيه تبيان حجج الله المنيرة ، و
 محارمه المحرّمة ، و فضائله المدوّنة ، و جملة الكافية ، و رخصه الموهوبة ، و شرائعه
 المكتوبة ، و بيّناته الجالية ؛ ففرض الإيمان تطهيراً من الشرك ، والصلاة تنزيهاً من الكبر
 والزكاة زيادة في الرزق ، والصيام تثبيتاً للإخلاص ، و الحجّ تسليّة للدين ، و العدل
 مسكناً للقلوب ، والطاعة نظاماً للملّة ، والإمامة لئلاّ يفرق ، والجهد عزّاً للإسلام
 والصبر معونة على الاستيجاب ، والأمر بالمعروف مصلحة للعامة ، وبرّ الوالدين وقاية
 عن السخط ، ^(١) وصلة الأرحام مناة للعدد ، و القصاص حقّاً للدماء ، و الوفاء للنذر

تعريضاً للمغفرة، وتوفية المكائيل والموازين تغييراً للبخسة، واجتناب قذف المحصنات حجباً عن اللعنة، واجتناب السرقة إيجاباً للعقبة، ومجانبة أكل أموال اليتامى إجارة من الظلم، والعدل في الأحكام إيناساً للرعية؛ وحرّم الله عزّ وجلّ الشرك إخلاصاً للربوبية، فاتقوا الله حقّ تقاته فيما أمركم به، وانتهوا عما نهاكم عنه.

قال الصدوق رحمه الله: أخبرنا عليّ بن حاتم، عن محمد بن أسلم، عن عبد الجليل الباقطاني، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن عبد الله بن محمد العلوي، عن رجال من أهل بيته، عن زينب بنت عليّ، عن فاطمة عليها السلام بمثله؛ وأخبرني عليّ بن حاتم أيضاً عن محمد بن أبي عمير، عن محمد بن عمارة، عن محمد بن إبراهيم المصري، عن هارون بن يحيى الناشب، عن عبيد الله بن موسى العبسي، عن عبيد الله بن موسى المعمرى، عن حفص الأحمر، عن زيد بن عليّ، عن عمته زينب بنت عليّ، عن فاطمة عليها السلام بمثله، وزاد بعضهم على بعض في اللفظ.

بيان: قولها: وبقية أي من رحمته أقامها مقام نبيكم؛ قولها: بصائره أي دلائله المبصرة الواضحة.

قولها عليها السلام: مديم للبرية استماعه أي مادام القرآن بينهم لا ينزل عليهم العذاب، كما ورد في الأخبار؛ هذا إذا قرئ استماعه بالرفع، وإذا قرئ بالنصب فالمعنى: أنه يجب على الخلائق استماعه والعمل به إلى يوم القيامة، أو لا يكرّر بتكرّر الاستماع ولا يخلق بكثرة التلاوة.

قولها: اتباعه بصيغة المصدر ليناسب ما تقدّمه، أو الجمع ليوافق ما بعده. وفي الفقيه: المنورة مكان المنيرة، والمحدودة مكان المحرّمة، والمندوبة مكان المدوّنة.

قولها: وشرائعها المكتوبة أي الواجبة أو المقرّرة. والجالية: الواضحة. قولها: تثبتاً للإخلاص لأنّه أمر عديمٌ ليس فيه رياء. والسناء: الرفعة. قولها: مسكاً للقلوب أي يمسكها عن الخوف والقلق والاضطراب أو عن الجور والظلم.

قولها عليها السلام: والطاعة أي طاعة الله والنبيّ والإمام، واللمّ: الاجتماع. قولها

عليها السلام : معونة على الاستيجاب أي طلب إيجاب المطلوب والظفر به ، وفي بعض النسخ : الاستيجاب أي طلب نجابة النفس .

قولها عليها السلام : منامة للعدد أي إذا وصلهم أحببوه وأعانوه فيكثر عدد أتباعه وأحبائه بهم ، أوزيريد الله أولاده وأحفاده ، وسيأتي شرح تمام الخطبة مفصلاً في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى .

٢ - ع : علي بن حاتم ، عن أحمد بن علي العبدي ، عن الحسن بن إبراهيم الهاشمي ، عن إسحاق بن إبراهيم الديري ، عن عبد الوارث بن حاتم ، عن معمر بن قتادة ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : جاءني جبرئيل فقال لي : يا أحمد الإسلام عشرة أسهم وقد خاب من لاسهم له فيها : أولها شهادة أن لا إله إلا الله وهي الكلمة ، والثانية الصلاة وهي الطهر ، والثالثة الزكاة وهي الفطرة ، والرابعة الصوم وهي الجنة ، والخامسة الحج وهي الشريعة ، والسادسة الجهاد وهو العز ، والسابعة الأمر بالمعروف وهو الوفاء ، والثامنة النهي عن المنكر وهو الحجبة ، والتاسعة الجماعة وهي الألفة ، والعاشرة الطاعة وهي العصمة .

قال : قال حبيبي جبرئيل : إن مثل هذا الدين كمثل شجرة ثابتة ، ^(١) الإيمان أصلها ، والصلاة عروقتها ، والزكاة مأوها ، والصوم سعتها ، وحسن الخلق ورقها ، والكف عن المحارم ثمرها ؛ فلا تكمل شجرة إلا بالثمر ، كذلك الإيمان لا يكمل إلا بالكف عن المحارم .

إيضاح : قوله ﷺ : وهي الكلمة أي هي الكلمة الجامعة التامة التي تستحق أن تسمى كلمة ؛ أو هي مع الشهادة بالرسالة التي هي قرينتها كلمة بها يحكم بالإسلام . قوله ﷺ : وهي الطهر أي مطهرة من الذنوب . قوله ﷺ : وهي الفطرة تطلق الفطرة على دين الإسلام لأن الناس مفلطرون عليه ، والحمل هنا للمبالغة في بيان اشتراط الإيمان بالزكاة .

قوله ﷺ : وهي الشريعة أي من أعظم الشرائع ، ولذا سمى الله تعالى تركه

كفرأ . قوله ﷺ : وهو العزّ أي يوجب عزّ الدين وغلبته على سائر الأديان . قوله صلى الله عليه وآله : وهو الوفاء أي بعهده الله حيث أخذ عهدهم على الأمر بالمعروف . قوله ﷺ : وهو الحجّة أي إتمام الحجّة لله على الخلق . قوله ﷺ : الجماعة أي في الصلاة ، أو الاجتماع على الحق . قوله ﷺ : وهي العصمة أي تعصم الناس عن الذنوب ، وعن استيلاء الشيطان ؛ والسعف بالتحريك : أغصان النخيل .

٣ - ع : أبي وابن الوليد ، عن سعد ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن ابن أبي عمير ، عن جميل ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأله عن شيء من الحلال والحرام فقال : إنّه لم يجعل شيء ، إلّا لشيء .

بيان : أي لم يشرّع الله تعالى حكماً من الأحكام إلّا لحكمة من الحكم ، ولم يحلّل الحلال إلّا لحسنه ، ولم يحرم الحرام إلّا لقبحه ، لا كما تقولها الأفاعلة من نفي الغرض وإنكار الحسن والقبح العقليين ؛ ويمكن أن يعمّ بحيث يشمل الخلق والتقدير أيضاً ، فإنّه تعالى لم يخلق شيئاً أيضاً إلّا لحكمة كاملة وعلة باعثة ؛ وعلى نسخة الباء أيضاً يرجع إلى ما ذكرنا بأن تكون سببية ، ويحتمل أن تكون للملازمة أي لم يخلق ولم يقدّر شيئاً في الدنيا إلّا متلبساً بحكم من الأحكام يتعلّق به ، وهو مخزون عند أهله من الأئمة عليهم السلام .

٤ - شى : عن عليّ بن أبي حمزة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ما من أحد أغير من الله تبارك وتعالى ، ومن أغير ممن حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ؟ .

٥ - نهج ، قب : قال أمير المؤمنين عليه السلام : فرض الله تعالى الإيمان تطهيراً من الشرك والصلاة تنزيهاً عن الكبر ، والزكاة تسبيحاً للرزق ، والصيام ابتلاءً لإخلاص المحق ، والحجّ تقوية للدين ،^(١) والجهاد عزّاً للإسلام ، والأمر بالمعروف مصلحة للعوام ، والنهي

(١) فى النهج : والصيام ابتلاءً لإخلاص الخلق ، والحجّ تقربة للدين . أى سبباً لتقرب أهل الدين بعضهم من بعض إذ يجتمعون من جميع الاقطار فى مقام واحد لغرض واحد . وعلى ما فى المتن فالمعنى ظاهر ، إذ الحجّ عبادة تستلزم اجتماع أكثر أهل الملة فى مجمع واحد على غاية من الذلة والخضوع والانقياد ، فمن يرى من الملوك وغيرهم هذا المجتمع والمشهد عظم الدين فى عينه ولم يطمع فيهم فى ذلك تقوية الدين وإعزاز للمسلمين .

عن المنكر ردعاً للسفهاء ، وصلة الأرحام منمة للعدد ، والتقصص حقناً للدماء ، وإقامة الحدود إعظاماً للمحارم ، وترك شرب الخمر تحصيناً للعقل ، ومجانبة السرقة إيجاباً للعفة ، وترك الزنا تحقيقاً للنسب ، وترك اللواط تكثيراً للنسل ، والشهادات ^(١) استظهاراً على المجاحدات ، وترك الكذب تشريعاً للصدق ، والسلم أماناً من المخاوف ، والإمامة نظاماً للأمة ^(٢) والطاعة تعظيماً للسلطان ^(٣).

٦- قب : مما أجاب الرضا عليه السلام بحضرة المأمون لصباح بن نصر الهندي وعمران الصابي عن مسألهما قال عمران : العين نور مركبة أم الروح تبصر الأشياء من منظرها ؟ قال عليه السلام : العين شحمة وهو البياض والسواد ، والنظر للروح ، دليله أنك تنظر فيه فترى صورتك في وسطه ، والإنسان لا يرى صورته إلا في ماء أو مرآة وما أشبه ذلك ؛ قال صباح : فإذا عميت العين كيف صارت الروح قائمة والنظر ذاهب ؟ قال : كالشمس طالعة يغشاها الظلام ؛ قال ^(٤) : أين تذهب الروح ؟ قال : أين يذهب الضوء الطالع من الكوة ^(٥) في البيت إذا سدّت الكوة ؟ قال : أوضح لي ذلك ، قال : الروح مسكنها في الدماغ ، وشعاعها منبث في الجسد بمنزلة الشمس دارتها في السماء وشعاعها منبسط على الأرض ، فإذا غابت الدارة فلاشمس ، وإذا قطعت الرأس فلاروح .

قالا : فما بال الرجل يلتحي دون المرأة ؟ قال عليه السلام : زين الله الرجال باللحي ، وجعلها فصلاً يستدلُّ بها على الرجال من النساء .

(١) وفي نسخة من النهج : والشهادة . قيل : هي الموت في نصر الحق ليستمان بذلك على نهر الجاحدين له فيبطل وجوده . وقيل : هي الاخبار بما شاهده وشهده ، وغايتها استظهار المستشهد على مجاهدة خصمه كي لا يضيع لولم يكن بينهما شاهد .

(٢) وفي نسخة من النهج : والإمامات نظاماً للأمة . قيل : لانه إذا روعيت الإمامة في الاعمال أدى كل عامل ما يجب عليه فتنتظم شؤون الأمة ، أما لو كثرت الخيانات فقدسدت وكثر الاهمال فاختل النظام .

(٣) في النهج : تعظيماً للإمامة .

(٤) في المصدر : قال . م

(٥) بضم الكاف وفتحها مع الواو المشددة المفتوحة : الخرق في الحائط .

قال عمران : ما بال الرجل إذا كان مؤنثاً والمرأة إذا كانت مذكرة ؟ قال عَلَيْهِ السَّلَامُ :
 علّة ذلك أن المرأة إذا حملت وصار الغلام منها في الرحم موضع الجارية كان مؤنثاً ، وإذا
 صارت الجارية موضع الغلام كانت مذكرة ، وذلك أن موضع الغلام في الرحم ممّا يلي
 ميامنها ، والجارية ممّا يلي مياسرها ، ورّبما ولدت المرأة ولدين في بطن واحد فإن
 عظم نديها جميعاً تحمل توأمين ، وإن عظم أحد ندييها كان ذلك دليلاً على أنها تلد واحداً
 إلاّ أنّه إذا كان الندي الأيمن أعظم كان المولود ذكراً ، وإذا كان الأيسر أعظم كان
 المولود أنثى ، وإذا كانت حاملاً فضمّر^(١) نديها الأيمن فإنّها تسقط غلاماً ، وإذا ضمّر
 نديها الأيسر فإنّها تسقط أنثى ، وإذا ضمرا جميعاً تسقطهما جميعاً . قالا : من أي شيء
 الطول والقصر في الإنسان ؟ فقال : من قبل النطفة إذا خرجت من الذكر فاستدارت جاء
 القصر ، وإن استطالت جاء الطول .

قال صباح : ما أصل الماء ؟ قال عَلَيْهِ السَّلَامُ : أصل الماء خشية الله ، بعضه من السماء و
 يسلكه في الأرض ينابيع ، وبعضه ماء عليه^(٢) الأرضون ، وأصله واحد عذب فرات .
 قال : فكيف منها عيون نفط وكبريت وقار^(٣) و ملح وأشباه ذلك ؟ قال : غيره
 الجواهر وانقلبت كاتقلاب العصير خمراً ، وكما انقلبت الخمر فصارت خلاً ، وكما
 يخرج من بين فرث ودم لبناً خالصاً .

قال : فمن أين أخرجت أنواع الجواهر ؟ قال : انقلب منها كاتقلاب النطفة علقه ثم
 مضغة ثم خلقة مجتمعة مبنية على المتضادات الأربع .

قال عمران : إذا كانت الأرض خلقت من الماء والماء بارد رطب فكيف صارت
 الأرض باردة يابسة ؟ قال : سلبت النداءة فصارت يابسة .

قال : الحرّ أنفع أم البرد ؟ قال : بل الحرّ أنفع من البرد ؛ لأنّ الحرّ من حرّ الحيات
 والبرد من برد الموت وكذلك السموم القتالة الحارّ منها أسلم وأقلّ ضرراً من السموم
 الباردة .

(١) أي هزل ودق وقل لجمه . (٢) في نسخة : علته .

(٣) في المصدر : فكيف منها عيون نفط وكبريت ومنها قار . والقار مادة سوداء تطلّى بها السفن

يقال بالفارسية : قير .

وسأله عن علة الصلاة فقال : طاعة أمرهم بها ، وشريعة حملهم عليها ، وفي الصلاة توقير له وتبجيل و خضوع من العبد إذا سجد ، و الإقرار بأنّ فوقه ربّاً يعبد و يسجد له .

وسأله عن الصوم فقال عليه السلام : امتحنهم بضرب من الطاعة كيما ينالوا بها عنده الدرجات ليعرفهم فضل ما أنعم عليهم من لذة الماء وطيب الخبز ، و إذا عطشوا يوم صومهم ذكروا يوم العطش الأكبر في الآخرة وزادهم ذلك رغبة في الطاعة .
وسأله لم حرّم الزنا ؟ قال : لما فيه من الفساد ، وذهاب الموارث ، وانقطاع الأنساب ، لا تعلم المرأة في الزنا من أحلبها ؟ ولا المولود يعلم من أبوه ؟ ولا أرحام موصولة ، ولا قرابة معروفة . « ص ٤٠٦ - ٤٠٧ »

بيان : الدارة : الحلقة و الشعر المستدير على قرن الإنسان ، أو موضع الذؤابة أطلقت هنا على جرم الشمس مجازاً . قوله عليه السلام : خشية الله أي لما نظر الله بالهبة في الدرة صارت ماءً كما ورد في الخبر ، و النظر مجاز ، فلذا نسب الماء إلى الخشية ويحتمل أن يكون تصحيف خلقة الله .

٧ - ين : فضالة ، عن أبان ، عن زياد بن أبي رجا ، ^(١) عن أبي عبيدة ، عن أبي سخيلة ، ^(٢) عن سلمان قال : بينا أنا جالس عند رسول الله صلّى الله عليه وآله إذا قصد له رجل فقال :

(١) قال النجاشي في ص ١٢٢ من رجاله : زياد بن عيسى أبو عبيدة الحذاء كوفي ، مولى ثقة ، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ، و اخته حمادة بنت رجا . و قيل : بنت الحسن روت عن أبي عبد الله ، قاله ابن نوح ، عن أبي سعيد . وقال الحسن بن علي بن فضال : ومن أصحاب أبي جعفر أبو عبيدة الحذاء واسمه زياد ، مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام . قال سعد بن عبد الله الأشعري : ومن أصحاب أبي جعفر أبو عبيدة وهو زياد بن أبي رجا ، كوفي ، ثقة ، صحيح ، و اسم أبي رجا منذر ، و قيل : زياد بن أكرم ولم يصح . وقال العقيقي العلوي : أبو عبيدة زياد الحذاء ، وكان حسن المنزلة عند آل محمد صلى الله عليه وعليهم وكان زاملاً أباجعفر عليه السلام إلى مكة ، له كتاب يرويه علي بن رثاب . انتهى . أقول : الظاهر من كلام النجاشي اتحاد زياد بن أبي رجا وأبي عبيدة الحذاء ، فعليه يحتل إما زيادة كلمة (عن) في السند وإرساله للرابطة وواية زياد وهو من أصحاب الصادقين عليهما السلام عن أبي سخيلة وهو من أصحاب علي عليه السلام ؛ وإما كون أبي عبيدة كنية لشخص آخر مجهول غير الحذاء ، وفي نسخة من البحار عن عبيدة بأسقاط كلمة «أبي» .
(٢) مضمراً ، وحكي الهماقاني في فصل الكنى عن رجال البرقي أن اسمه عاصم بن طريف ، وأنه مجهول من أصحاب علي عليه السلام .

يارسول الله المملوك ، فقال رسول الله ﷺ : ابتلي بك وبليت به لينظر الله عز وجل كيف تشكر ، وينظر كيف يصبر .

٨ - ين : ابن أبي عمير ، عن منصور بن يونس ، عن الثمالي ، عن أحدهما عليهما السلام قال : إن الله تبارك وتعالى يقول : إن من عبادي من يسألني الشيء من طاعتي لأحببه فأصرف ذلك عنه لكي لا يعجبه عمله .

٩ - ما : جماعة ، عن أبي المفضل ، عن عبيد الله بن الحسين بن إبراهيم ، عن علي بن عبد الله بن الحسين بن علي بن الحسين ، عن علي بن القاسم بن الحسين بن زيد ، عن أبيه ، عن جدّه الحسين ، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد ، عن آبائه ، عن علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لولا أن الذنب خير للمؤمن من العجب ما خلّى الله عز وجل بين عبده المؤمن وبين ذنب أبداً . « ص ١٦ »

☆ ع : أبي ، عن سعد ، عن ابن عيسى ، عن علي بن الحكم ، عن ابن أسباط رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام مثله .

١٠ - نهج : قال أمير المؤمنين عليه السلام : إن الله سبحانه وضع الثواب على طاعته والعقاب على معصيته زيادة لعباده عن نعمته ، وحياشة لهم إلى الجنة .^(١)

١١ - وقال عليه السلام في القاصعة : وكلما كانت البلوى والاختبار أعظم كانت المشوبة والجزاء أجزل ، ألا ترون أن الله سبحانه اختبر الأولين من لدن آدم صلوات الله عليه إلى الآخرين من هذا العالم بأحجار لاتضر ولا تنفع ، ولا تبصر ولا تسمع ، فجعلها بيته الحرام الذي جعله للناس قياماً ، ثم وضعه بأوعر^(٢) بقاع الأرض حجراً ، وأقلّ تناق^(٣) الدنيا مدراً « إلى قوله » : ولكن الله يختبر عباده بأنواع الشدائد ، و

(٥) من هنا إلى آخر الباب سقط عن طبع أمين الضرب وهو موجود في نسخة المصنف بفعلة الشريف .

(١) من حاش الأبل : جميعها وساقها .

(٢) الوهر بالتسكين : الصعب : ضد السهل .

(٣) التناق جمع تنيقة : البقاع المرتفعة ، سميت مكة بذلك لارتفاعها وارتفاع بناياتها وشهرتها

وعلوها من الأرض .

يتعبدهم بألوان المجاهد، ويبتليهم بضروب المكارة، إخراجاً للتكبر من قلوبهم، وإسكاناً للتذلل في نفوسهم، وليجعل ذلك أبواباً فُتِحَتْ^(١) إلى فضله، وأسباباً ذللاً لعفوه، فالله الله في عاجل البغي، وآجل وخامة الظلم، وسوء عاقبة الكبر «إلى قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ»: وعن ذلك ما حرس الله عباده المؤمنين بالصلوات والزكوات ومجاهدة الصيام في الأيام المفروضة تسكيناً لأطرافهم،^(٢) وتخشيعاً لأبصارهم، وتذليلاً لنفوسهم، وتخفيضاً لقلوبهم، وإذهاباً للخيلاء عنهم، لما في ذلك من تعفير عتاق الوجوه^(٣) بالتراب تواضعاً، وإلصاق كرائم الجوارح بالأرض تصاغراً، ولحوق البطون بالمتون^(٤) من الصيام تذليلاً؛ مع ما في الزكاة من صرف ثمرات الأرض وغير ذلك إلى أهل المسكنة والفقر، انظروا إلى ما في هذه الأفعال من قمع نواجم الفخر، وقدر طوابع الكبر.^(٥) إلى آخر ماسياتي مشروحاً في آخر المجلد الخامس.^(٦)



(١) بضمتين أى مفتوحة موسعة .

(٢) المراد بالاطراف هنا الايدي والارجل .

(٣) عتاق الوجوه : كرامها وحسانها ، وهو جمع عتيق من عتق : إذا رقت بشرته .

(٤) المتون : الظهور .

(٥) القمع : القهر . النواجم : الطوابع جمع ناجمة . القدر : الكف والمنع .

(٦) وهو كتاب النبوة ، في باب ماورد بلفظ نبي من الانبياء وبعض نوادر أحوالهم .